الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

تنمية مالية لمستقبل مستدام

2019

التقرير السنوي

www.mof.gov.ae

تنمية مالية
لمستقبل مستدام

MOF UAE

UAEMinistryof Finance

MOF UAE

QR CODE SCANNING

التقرير السنوي لوزارة المالية 2019

www.mof.gov.ae

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«حفظه الله»

«نحن ماضون بإذن الله، في العمل على تكوين وإقامة هيكل اقتصادي متوازن، يقوم على تنويع مصادر الدخل، وضمان استمرار معدلات نمو جديدة في كافة القطاعات، والارتفاع بمستوى معيشة ودخل الفرد.»

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

«رعاه الله»

«في عام الاستعداد للخمسين نريد أن نعمل سوياً في كافة القطاعات.. مواطنين ومقيمين ..لأننا متحدين نستطيع تغيير المعادلات..نستطيع رفع التوقعات.»

الفهرس

كلمة

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية 14

كلمة

معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية 16

وزارة المالية في سـطور

الرؤية والرسالة والقيم 20

الهيكل التنظيمي 22

انجازات اللجان والمجالس القيادية 23

الفصل الأول: إنجازات الأهداف الاستراتيجية

إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة 30

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية 34

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث: خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي 38

إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي 42

إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية 48

إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس: ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي 50

الفصل الثاني: عام الاستعداد للخمسين

كلمة سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية 56

الخطة الاستراتيجية لعام 2020 58

الفصل الثالث: 2019 في صور

أبرز مساهمات وزارة المالية المجتمعية 66

أبرز الفعاليات التي نظمتها وزارة المالية 68

أبرز مشاركات وزارة المالية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي 76

سمو الشيخ

حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي وزير المالية

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات هامة في مسيرتها نحو بناء المستقبل الآمن وضمان استدامة الموارد لأجيال الغد، مستندة إلى خطط استراتيجية تنموية حكيمة، تعمل على وضع وتنفيذ مسارات واضحة لتحقيق نمو في كافة القطاعات الحيوية اقتصادياً وبناء المهارات البشرية لإدارة المستقبل.

وفي هذه المسيرة، تقوم منظومة العمل المالي الحكومي بدور محوري في إدارة وتعزيز وتنويع الموارد المالية، وتطبيق مؤشرات الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي، ورسم السياسات الحكيمة، وتوفير موازنات، تتيح لجميع الجهات الحكومية تحقيق خططها الاستراتيجية، لتحفيز قطاعات الأعمال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وجاء التقدم والتطور الذي يشهده الاقتصاد الكلي للدولة، تأكيداً على صوابية السياسات المالية والنقدية، حيث نفذت الدولة العديد من الإصلاحات الهيكلية، وبذلت جهوداً جبارة للنهوض بآليات العمل المالي الحكومي، ورسم السياسات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية المعتمدة، الأمر الذي يعزز بدوره من قوة اقتصادنا الوطني ومن قدرتنا على مواصلة تسجيل معدلات نمو اقتصادية ومالية استثنائية.

واستطاعت وزارة المالية وعلى مدار السنوات الماضية تأكيد كفاءتها في تأدية مهامها من خلال حفاظها على الاستقرار المالي للدولة على الرغم من تحديات الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، إذ تضاعف حجم الميزانية العامة للاتحاد لسنة 2019 ثلاث مرات مقارنة بالميزانية العامة للاتحاد لسنة 2005، في مؤشر واضح يدل على نجاح الوزارة في إدارة التدفقات النقدية وتوفير السيولة اللازمة لتلبية متطلبات الجهات الاتحادية لتمويل مشروعاتها وتنفيذ برامجها وأهدافها الاستراتيجية.

وستواصل الوزارة سعيها لتطوير النظام المالي الاتحادي وفق استراتيجية واضحة المعالم ترتكز على اعتماد أفضل الممارسات في إدارة المالية العامة، لتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة، بما يساهم في زيادة ثقة المتعاملين ويرفع من مستوى رضاهم، ويدعم النموذج الاقتصادي والمالي الرائد الذي تتمتع به دولة الإمارات.

معالي

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

شهد عام 2019 تسجيل النجاحات والإنجازات التاريخية غير المسبوقة على مختلف المجالات والأصعدة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وتقدمت خلاله دولة الإمارات في العديد من المؤشرات التنموية على صعيد المنطقة والعالم، كما حققنا نقلات نوعية في مجالات جديدة مثل الفضاء، حيث نجحت في إرسال أول رائد فضاء عربي وإماراتي إلى محطة الفضاء الدولية.

لقد ارتبط اسم الإمارات مع مفهوم تطويع المستحيل ليكون لامستحيل بعد اليوم بشكل وثيق في ذاكرة الشعوب، حي يبدأ المستقبل هنا اليوم، ولنعمل جميعنا وكل من موقعه نحو تحقيق الرؤى الحكومية، ومواكبة المتغيرات المتسارعة؛ للحفاظ على المكتسبات التي حققتها دولتنا، وضمان مستقبل مستدام لأجيال المستقبل.

وسجلت وزارة المالية إنجازت غير مسبوقة لناحية رسم السياسات المالية التنموية، وتنويع الموارد المالية للحكومة، محققة بذلك قفزات نوعية في الميزانيات الحكومية وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية اقتصادياً، وتمويل المشروعات التنموية في الدولة، حيث تضاعفت الميزانية المعتمدة لعام 2020 أكثر من 300 مرة منذ إقرار أول ميزانية اتحادية في عام 1971، وسجلت دون عجز للعام الثالث على التوالي.

ونواصل خلال عام 2019 العمل والسعي لتعزيز وتوطيد البنية التشريعية المالية للدولة وتطوير القوانين والتشريعات التي تدعم تنافسية الدولة، وترتقي بمكانتها في المحافل الدولية. ويشكل كل من قانون الإعسار والاتفاقيات الضريبية الموقعة شاهداً على نجاحنا في رفع تنافسية الدولة وتعزيز جاذبيتها للاستثمارات الخارجية.

ونؤكد التزامنا بدعم جهود قيادتنا الحكيمة في تحقيق استراتيجيات النمو والتطوير الاقتصادي والاجتماعي المستدام، لتحقيق الرخاء والازدهار لمواطني الدولة والمقيمين فيها. وسنواصل العمل والتعاون مع كافة القطاعات والجهات الوطنية، لتحقيق أهداف المؤشرات الوطنية لرؤية الإمارات 2021، وبذل مختلف الجهود لدفع عجلة البناء، والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ولتبقى بذلك دولتنا الحبيبة في طليعة الأمم.

وزارة المالية
في سطور

الرؤية

وزارة رائدة عالمياً في المجال المالي تساهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات.

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وابتكار من خلال السياسات المالية الفاعلة والقدرات المتميزة والعلاقات المحلية والدولية لتحقيق التطوير والاستدامة وسلامة النظام المالي وفقاً لأفضل الممارسات.

القيم

تلتزم وزارة المالية بأن تكون

وزارة سباقة

01

تتصدى للقضايا التي تؤثر على الاستدامة المالية، وتعمل على زيادة القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية.

وزارة مؤثرة

02

تقوم بدور استراتيجي في مجالات تخصيص الموارد، وتراعي مؤشرات الأداء الحكومية، ودعم اتخاذ القرار لتعزيز الكفاءة.

وزارة قائدة للرأي

03

تقدم توجهاً رئيسياً في الشؤون المالية الأساسية، وتعزز تنفيذ السياسات ذات الصلة.

وزارة مركز للتميز

04

تنشر ثقافة التحوط المالي، وتمثل مرجعية عالمية لأفضل الممارسات المالية.

وزارة مبتكرة

05

ترفد القطاعين العام والخاص بالأدوات والقدرات لدعم الابتكار في الدولة.

الهيكل التنظيمي

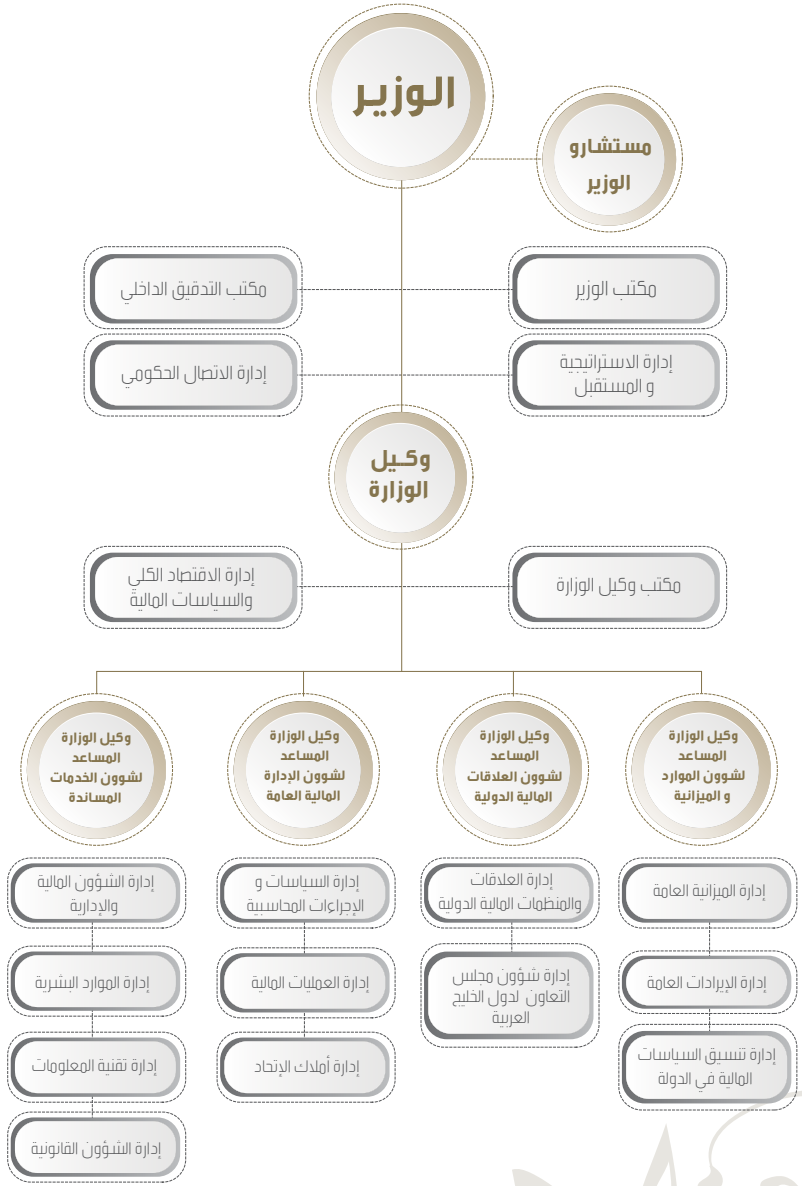

انجازات اللجان والمجالس القيادية

استناداً للقيم المؤسسية لوزارة المالية، تعتمد الوزارة على مجموعة من المجالس القيادية واللجان المتخصصة التي تعمل بشكل متكامل لأداء المهام المنوطة بالوزارة. ومن أبرز هذه المجالس واللجان:

اللجنة المالية والاقتصادية

تقوم بدراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، وتطوير الأداء الحكومي وعلاقات الدولة الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية والهيئات والمنظمات والصناديق الإقليمية والدولية، بما يحقق الصالح العام لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن أبرز إنجازات اللجنة لعام 2019:

- الموافقة على مشروع ميزانية السنة المالية 2020م بإيرادات ومصروفات تقديرية قدرها 61.4 مليار درهم ورفع مشروع الميزانية لمجلس الوزراء الموقر.
- الموافقة على زيادة سقف ميزانيات بعض الجهات الاتحادية للسنة المالية 2020م، لتنفيذ مشاريع وبرامج جديدة ورفع مستوى الخدمات الحكومية.
- الموافقة على الاعتمادات المالية الإضافية للجهات الاتحادية للسنة المالية 2019م بقيمة إجمالية قدرها 2680.1 مليون درهم.
- التوجيه بشأن إعادة دراسة رسوم بعض الجهات الاتحادية، والذي يؤدي إلى جذب الاستثمار ودعم تنمية الاقتصاد الوطني، كما يعزز الشركات في تأسيس وتوسيع عملياتها الانتاجية.
- الموافقة على زيادة الاعتمادات المالية لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع قطار الاتحاد.
- الاطلاع والتوجيه على الميزانية الاستشرافية للحكومة الاتحادية، والتي من شأنها مساعدة متخذي القرار في وضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى على المستويات كافة.
- التوجيه بشأن بعض المشاريع التطويرية للحكومة الاتحادية والتي تساهم في دعم اقتصاد الدولة
- التوجيه بشأن بعض المشاريع المشتركة بين الحكومة الاتحادية والقطاع الخاص
- التوجيه بشأن التدفقات النقدية للحكومة الاتحادية للسنوات 2019 و2020م.

مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

يشرف على جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة، وإعداد السياسات المالية الحكومية. ومن أبرز إنجازات المجلس لعام 2019:

- المشاركة في الاجتماعات التنسيقية والتحضيرية للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الامارات من خلال تنفيذ مبادرات الاجتماعات السنوية في الدورة الثانية 2019، وبدء العمل على مبادرة "بوابة الدفع الوطنية".
- متابعة تنفيذ مشروع جمع وإعداد البيانات المالية لدولة الإمارات:
  - إعداد التقرير المالي الموحد للدولة عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية 2018.
  - إعداد التقرير المالي للربع الأول والثاني والثالث من عام 2019.
  - تنفيذ جلسة حوارية حول مشروع تعزيز التنسيق المالي بالتعاون مع البنك الدولي.
  - ضم 3 جهات جديدة لنظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة.
  - إطلاق النسخة المحدثة من النظام الإلكتروني لجمع البيانات المالية (بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة).
- توفير البيانات المالية لصفحة البيانات الوطنية الموجزة للإمارات (NSDP) بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.
- التنسيق بشأن زيارة بعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي.
- المشاركة في مبادرة الإحصاءات العربية (عربستات).
- المشاركة في المنتدى الثالث للمالية العامة في الدول العربية "إصلاحات المالية العامة في الدول العربية: الآفاق والتحديات في الدول العربية".
- الانضمام لمعيار الخاص بنشر البيانات SDDS.
- الموافقة على دراسة مشروع إعداد وثيقة الأهداف والقواعد المالية في دولة الإمارات.

- متابعة مستجدات السياسات الضريبية المقترحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- الميزانية العمومية:
  - استكمال مشروع الميزانية العمومية والذي أطلق عام 2016 بهدف اعداد المركز المالي الموحد على مستوى الدولة (أرصدة أصول والتزامات).
  - إعداد مسودة أولية لعام 2018 على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات.

لجنة إعادة التنظيم المالي

هي لجنة اتحادية دائمة، تأسست بموجب المادة (3) من المرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2016 بشأن الإفلاس، وتشكلت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2018 شأن تشكيل لجنة اعادة التنظيم المالي، والقرار الوزاري رقم (92) لسنة 2018م بشأن تسمية أعضاء لجنة إعادة التنظيم المالي، وتختص بالإشراف على إدارة إجراءات إعادة التنظيم المالي لجميع الشركات التجارية والمؤسسات المالية، واعتماد قائمة الخبراء في شؤون إعادة التنظيم المالي والإفلاس والاعسار، وشروط وإجراءات القيد في قائمة الخبراء، وإنشاء وتنظيم سجل للأشخاص الصادرة بحقهم أحكام قضائية سواء بفرض أي قيود تأمر بها المحكمة أو بفقدان أهليتهم وفقا لأحكام قانون الإفلاس، بالإضافة إلى تنظيم ورعاية المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الوعي العام بقانون الإفلاس وفهم أهدافه. ومن أبرز إنجازات لجنة إعادة التنظيم المالي والإفلاس في عام 2019:

- اعتماد مواثيق لجنة إعادة التنظيم المالي واللجان التابعة لها.
- اعتماد عمليات واجراءات اللجنة.
- اعتماد الهوية المؤسسية للجنة إعادة التنظيم المالي.
- الانتهاء من تصميم الموقع الالكتروني والتطبيق الذكي.
- اعتماد دليل معايير وشروط وإجراءات القيد في قائمة الخبراء المختصين بإعادة التنظيم المالي والإفلاس، بالتعاون مع المحاكم الاتحادية والمحلية بالدولة.

- استصدار قرار من مجلس الوزراء رقم 1-29 لسنة 2019 بشأن تحديد الجهات الرقابية المالية لغايات إعادة التنظيم المالي.
- دراسة طلب عدد 2 لإعادة التنظيم المالي لشركات تجارية بالدولة.
- رفع المقترحات لتعديل المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 2016 بشأن الإفلاس، وصدور مرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2019 بشأن تعديل القانون المذكور.
- وضع خطة عمل لإقامة مؤتمر دولي في دولة الإمارات لشرح المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 2016 بشأن الإفلاس والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة بالتعاون مع المحاكم بالدولة.
- وضع تصور لإنشاء رابطة اقليمية للدول العربية تعنى بمواضيع الإفلاس وإعادة التنظيم المالي، على أن يكون مقر سكرتارية الرابطة في دولة الإمارات.
- تنظيم ورشة عمل بهدف شرح قانون الإفلاس واجراءات إعادة التنظيم المالي بمشاركة ممثلين عن وزارة المالية والقضاة والمعنيين بقضايا الإفلاس.

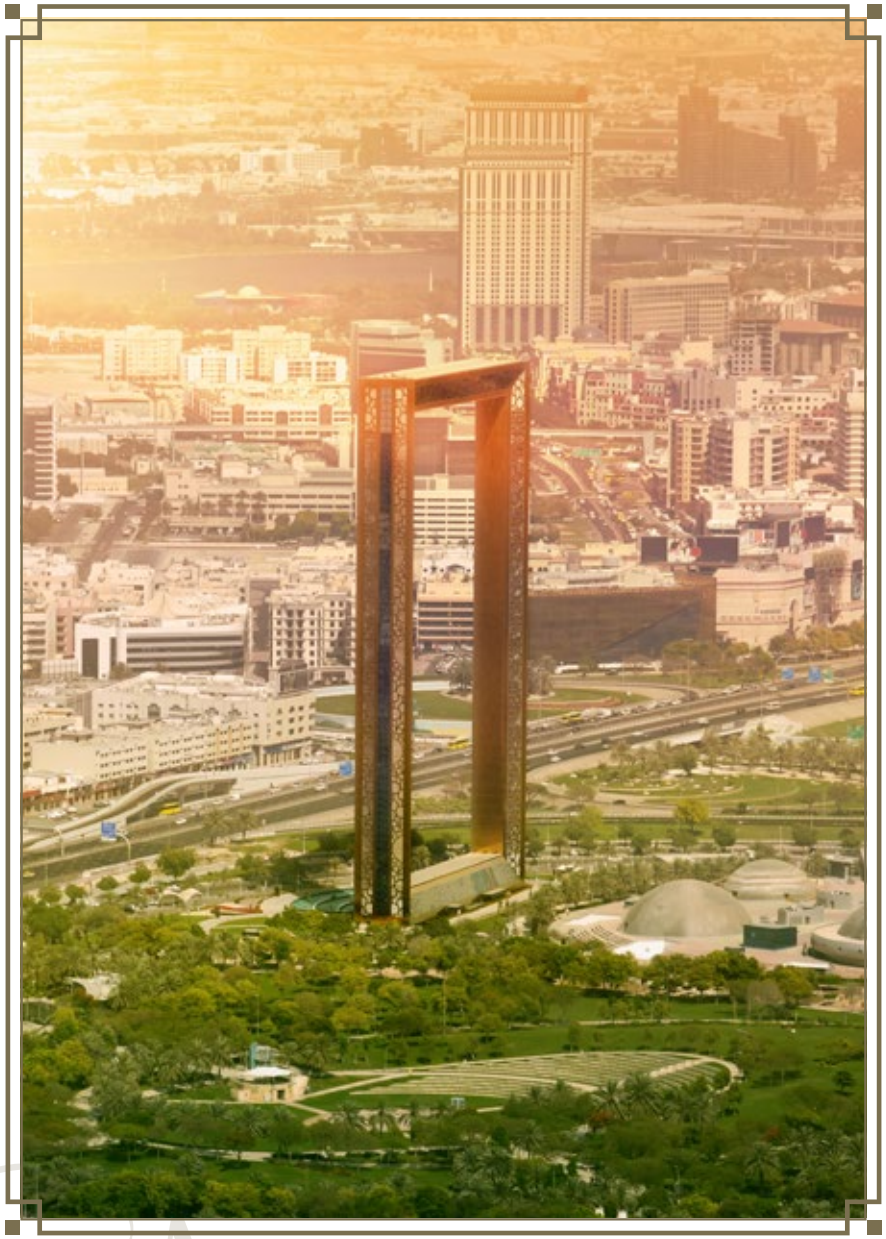

الفصل الأول:
إنجازات الأهداف الاستراتيجية

إنجازات الأهداف الاستراتيجية

تعمل وزارة المالية على تحقيق ستة أهداف استراتيجية حددتها الدورة الاستراتيجية الرابعة (2017 – 2021) والتي تتمحور ضمنها جميع المشاريع والخطط والمبادرات المرتبطة بالعمل المالي الحكومي.

01 إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة

10
أنشطة

35
مؤشر

6
مؤشرات استراتيجية

29
مؤشر تشغيلي

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	إنشاء برنامج تدريبي لبناء القدرات المالية والمحاسبية في الجهات الاتحادية	السياسات والإجراءات المحاسبية	%99.3
2	اعداد الميزانية العامة للاتحاد وتطوير آليات إعدادها وفقا لتبوئات الانفاق العام	الميزانية العامة	
3	إنشاء الاحتياطي النقدي الاتحادي		
4	تحليل وتقييم فرص خفض النفقات وتقدير مستهدفات الاحتياطات والعوائد والانفاق الحكومي		
5	إعداد تبوئات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها	الإيرادات العامة	
6	تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد		
7	ادارة المخاطر المالية ومراقبتها	الاقتصاد الكلي والسياسات المالية	
8	صندوق الابتكار	الرئيس التنفيذي للابتكار	
9	برنامج المسرع		
10	ادارة الموازنة العامة للابتكار		

أداء الميزانية الاتحادية وميزانية الـ 2020

اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الميزانية الاتحادية لعام 2020 بإجمالي 61.354 مليار درهم ومن دون عجز، وهي تُعد الأكبر منذ تأسيس الدولة، بحيث تم تخصيص 31% منها لقطاع التنمية الاجتماعية، كم تم تخصيص معظم الزيادة في ميزانية عام 2020 لدعم تحقيق توجهات القيادة الرشيدة في تطوير الخدمات الحكومية، والحفاظ على مستوى الرفاهية والسعادة والأمن لكافة أفراد المجتمع في دولة الإمارات.

وبلغت معدلات الزيادة في ميزانية السنة المالية 2020، مقارنة بالاعتمادات المالية لسنوات دورة الميزانية 2017-2020م بنسبة تقريبية (26% /19% / 2%) على التوالي، الأمر الذي يعد مؤشراً حاسماً على قوة ومتانة الاقتصاد الوطني والموارد المالية المستدامة، وتوافر السيولة النقدية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد اعتمدت ميزانية ضخمة للسنة المالية 2019 بلغت قيمتها 60.3 مليار درهم بدون عجز، والتي جاءت بالانسجام مع المشاريع والمبادرات المعتمدة في استراتيجية الحكومة الاتحادية، إذ ركزت الميزانية الاتحادية على تعزيز التنمية وتحقيق التميز في خمس محاور رئيسة، بما يتوافق مع رؤية الإمارات 2021.

وهدفت وزارة المالية في تطويرها لمشروع الميزانية إلى رفع كفاءة الانفاق وتوجيهه نحو القطاعات الهامة استراتيجياً، وإعداد ميزانية تنموية تشجع الإنفاق الاستثماري ذو الطابع الإنتاجي، إذ أن الهدف الأساسي من تطوير مشروع الميزانية وإعدادها، يتمثل في تطوير ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والخدمات الحكومية الذكية، وزيادة نسبة رضا المتعاملين على جهود الحكومة الاتحادية وبناء أفضل اقتصاد معرفي تنافسي، والوصول بالمجتمع ليكون الأسعد عالمياً.

02 إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

8
أنشطة

38
مؤشر

1
مؤشرات استراتيجية

37
مؤشر تشغيلي

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	تحسين وتطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية	العمليات المالية	%99.1
2	تطوير وتطبيق النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية		
3	تحسين جودة البيانات المتعلقة بتنفيذ ومراقبة الميزانية		
4	إدارة الأصول الحكومية	أملاك الاتحاد	
5	إدارة التدفقات النقدية	العمليات المالية	
6	تعزيز التعاون المشترك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لمراجعة أداء الممكنات المالية للحكومة الاتحادية		
7	تطوير وسائل الرقابة وأنظمة تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد	الإيرادات العامة	
8	تحصيل الإيرادات العامة للدولة والرقابة عليها		

توسعة نطاق الضريبة الانتقائية

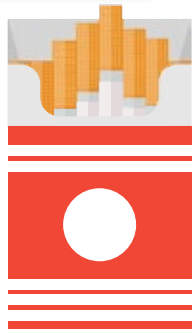

جاء القرار الخاص بتوسيع نطاق الضريبة الانتقائية بنسبة 50% انطلاقاً من حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على خفض الممارسات الاستهلاكية الضارة بالصحة، حيث شمل توسيع نطاق الضريبة الانتقائية منتجات التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، والسوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الالكترونية وكذلك أجهزة وأدوات التدخين الالكترونية والمشروبات المحلاة المضاف إليها أي مصدر من مصادر السكر أو محليات أخرى بالإضافة إلى أنه تم تحديد السعر الانتقائي لمنتجات التبغ.

ويعمل تنفيذ هذا القرار على تعزيز المكانة التنافسية المتقدمة للدولة، وتسريع وتيرة بناء مجتمع صحي بتخفيض نسبة استهلاك السلع الضارة، وتفادي الأضرار التي يتكبدها المجتمع في مكافحة الأمراض الناجمة عن أنماط الاستهلاك الضارة بالصحة العامة، بالإضافة إلى تنمية الموارد اللازمة لدعم التوسع الحكومي بالخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

وحرصت وزارة المالية على العمل والتنسيق مع جميع الجهات المعنية في الدولة؛ لإجراء دراسات معمقة حول التأثيرات السلبية المباشرة وغير المباشرة لأنماط الاستهلاك الضارة بالصحة، وإعداد دراسات دورية حول الضريبة الانتقائية لضمان تطبيقها بالشكل الأمثل في الدولة، بما يحقق الأهداف الحكومية الرامية إلى توفير الحياة الصحية والرفاهية لكل أفراد المجتمع، تحقيقاً للهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تأمين الصحة الجيدة والرفاه لجميع أفراد المجتمع.

منصة المشتريات الحكومية

ترتكز الاستراتيجية العامة لإدارة منصة المشتريات الحكومية على وضع معالجة سريعة واقتراح قرارات فاعلة وحلول استباقية لأهم الملفات الخاصة بنظام المشتريات الحكومي، من خلال تحديث سياسة المشتريات الحكومية ودعم رواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتعمل منصة المشتريات الحكومية على تعزيز كفاءة وفاعلية عمليات الشراء الحكومي، عبر تقليل الوقت اللازم لإنهاء إجراءات المشتريات، وخفض إجراءات العمل الروتينية، وذلك لضمان سياسة مرنة للمشتريات، وتعزيز الترابط مع الأنظمة المالية الاتحادية، والتنبؤ بخدمات استباقية تسهل إجراءات الموردين

والمستخدمين، وتسهيل تصنيف المنتجات، وتطبيق أحدث التقنيات والحلول الرقمية الابتكارية

ويعمل فريق عمل منصة المشتريات الحكومية، على تطوير منظومة المشتريات الحكومية على المستوى الاتحادي بما يتناسب مع رؤية واستراتيجية دولة الإمارات التنموية الرائدة، ما يؤسس لنموذج عمل استراتيجي مؤسساتي مرن، يعزز كفاءة العمل ويرتقي بمستوى رضا المتعاملين، ويجسد نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة الرائد ويتبنى فكر ورؤية قيادتها في استشراف المستقبل وتطوير الآليات لمواجهة تحدياته. ويجسد إطلاق منصة حديثة وموحدة للمشتريات الحكومية خطوة جديدة في إطار عملية التجديد المستمرة في هيكلية الحكومة وطريقة عملها بما يتناسب مع تحديات المستقبل ويعزز كفاءة العمل الحكومي، وهو الأمر الذي ينسجم بدوره مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة التي تلتزم دولة الإمارات بتحقيقها، وذلك لجهة اتباع الحكومة إجراءات آمنة وعادلة وشفافة في شأن مناقصاتها ومزايداتها، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

خفض وإلغاء رسوم 1500 خدمة حكومية

جاء قرار مجلس الوزراء بإلغاء وتخفيض حزمة من رسوم الخدمات المقدمة لدى بعض الجهات الإتحادية والذي وصل إلى نسبة 50% لبعض الرسوم، بهدف تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وتخفيض تكلفة ممارسة الأعمال، وزيادة القدرة التنافسية للدولة. هذا وقد شمل نطاق التخفيض والإلغاء حزمة تضم أكثر من 1500 خدمة حكومية تتبع لثلاث وزارات اتحادية رئيسية لتشمل وزارات الداخلية والاقتصاد والموارد البشرية والتوطين.

جاءت هذه المبادرة ضمن استراتيجية الوزارة في استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية حيث أن تخفيض الرسوم ومراجعتها تعتبر خطوة مهمة في ظل استحداث الدولة للضرائب غير المباشرة، حيث تعتبر الضرائب أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تسهم في توفير إيرادات مستقرة على المدى الطويل. وعليه، فإنه في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي، ارتأت الوزارة مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بالتخفيض والإلغاء لحزمة من الرسوم التابعة لثلاث وزارات اتحادية خلال المرحلة الأولى.

ولقي هذا القرار ردود فعل إيجابية فورية لدى قطاع الأعمال في الدولة، إذ تتمثل النتائج المباشرة للقرار في ترسيخ ثقة المستثمرين ورواد الأعمال بقدرات الاقتصاد الوطني، وتعزيز موقع الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية، في الوقت الذي ينسجم فيه هذا القرار مع استراتيجية الدولة في توفير إيرادات مستقرة على المدى الطويل تحقق التوازن المالي وفق أفضل الممارسات العالمية.

03 إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث: خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي

9
أنشطة

41
مؤشر

3
مؤشرات استراتيجية

38
مؤشر تشغيلي

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	انتداب وتعيين المواطنين في المؤسسات والمنظمات المالية الدولية	العلاقات والمنظمات المالية الدولية	%100
2	الاستفادة من المنظمات الدولية لخدمة اقتصاد الدولة		
3	التزام الدولة بالمتطلبات العالمية للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية		
4	توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي		
5	توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار		
6	تأهيل الموظفين المواطنين كمفاوضين في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل		
7	إدارة الاستثمارات الحكومية		
8	تفعيل دور الدولة في اللجان المالية والاقتصادية الخليجية	شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربي	
9	تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي لخدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة		

30 عاماً من الإنجازات في مجال الاتفاقيات الضريبية

احتفلت وزارة المالية في مارس 2019 بمرور 30 عاماً على توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، كما قامت الوزارة بتمديد مذكرة التفاهم الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لثلاث سنوات 2019 – 2021 والتي تنص على التعاون المشترك في مجال تطوير فهم للتطبيق العملي للمبادئ الضريبية الدولية للاتفاقيات الضريبية.

وتقوم الاتفاقيات الضريبية بدور هام لناحية تخفيض الأعباء الضريبية على الاستثمارات المحلية في الخارج وتوفير الحماية لها من المخاطر غير التجارية، مما يعزز من تنافسية الدولة وجاذبيتها للاستثمارات من حول العالم، حيث يشكل توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار عنصراً هاماً في عملية استقطاب الاستثمارات الخارجية والارتقاء بتنافسية الدولة وجاذبيتها الاستثمارية، الأمر الذي يساهم بدوره في دعم الأهداف الإنمائية للدولة وتنويع مصادر الدخل القومي.

وتلتزم وزارة المالية بتوسعة شبكة علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة الدولية، عبر توقيع اتفاقيات منع الإزدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، وذلك بهدف تمتين العلاقات التجارية والاقتصادية للدولة، وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية للشركات والاستثمارات الخارجية، فضلاً عن تشجيع حركة التجارة وتبادل السلع وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود.

وحققت وزارة المالية خطوات هامة في مسيرة توقيعها للاتفاقيات الضريبية والتي بلغت 224 اتفاقية لنهاية عام 2019، منها 128 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي و96 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار، شملت شبكة تلك الاتفاقيات معظم شركاء الدولة التجاريين. وتبوأت الدولة مركزاً هاماً في مجال نشر المعرفة المرتبطة بقضايا الازدواج الضريبي في المنطقة والعالم، حيث كانت شريكاً استراتيجياً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عقد ورش إقليمية حول قضايا المعاهدات الضريبية ورفع مستوى وعي حكومات المنطقة حول هذه القضايا.

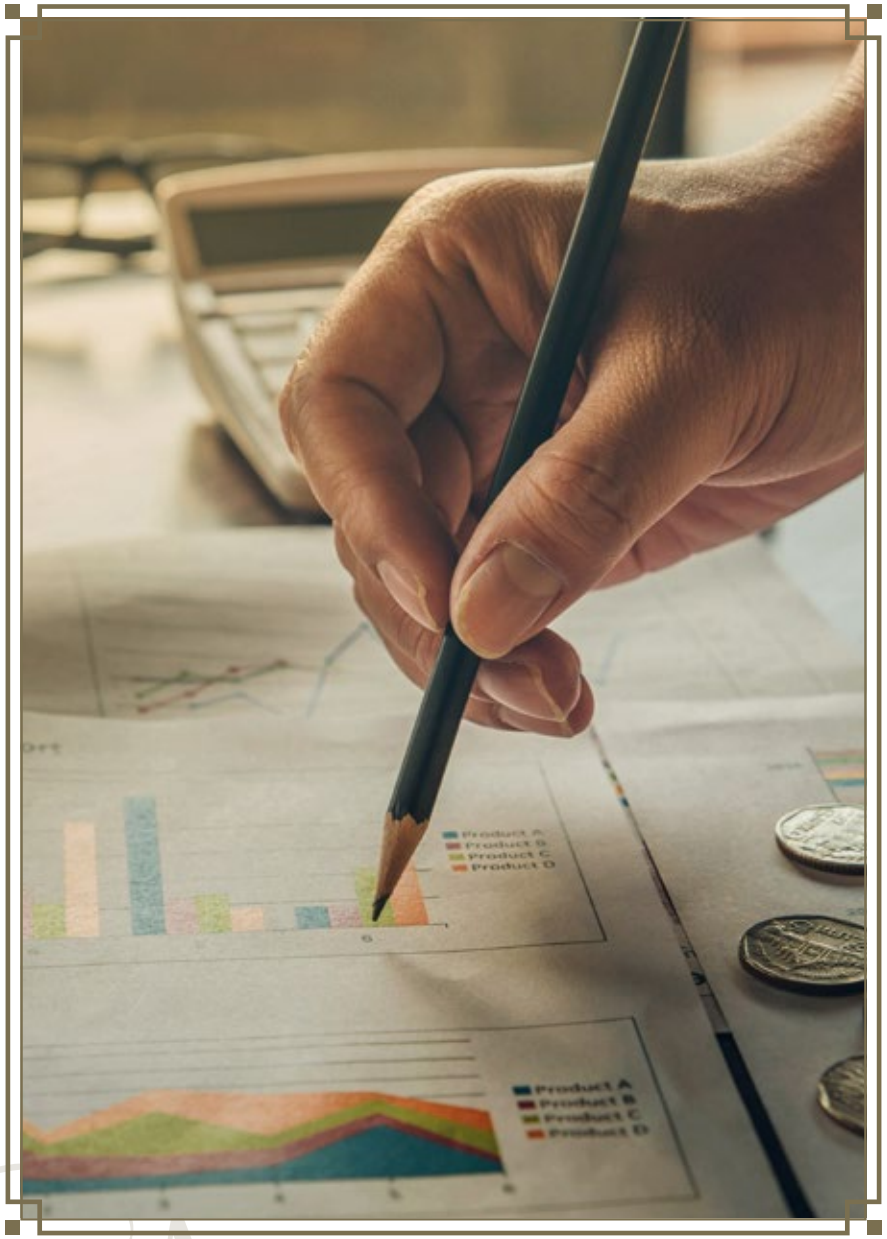

04 إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي

7
أنشطة

46
مؤشر

4
مؤشرات استراتيجية

42
مؤشر تشغيلي

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة	تنسيق السياسات المالية في الدولة	%99
2	توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة		
3	تبسيط نظام الرسوم المشتركة	الإيرادات العامة	
4	التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية	العلاقات والمنظمات المالية الدولية	
5	إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية	السياسات والاجراءات المحاسبية	
6	إعداد الدراسات بشأن إيجاد إطار عام للإستقرار المالي في الدولة	الاقتصاد الكلي والسياسات المالية	
7	دراسة الاطار التشريعي للابتكار		

قانون الإعسار

تلتزم وزارة المالية بتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة، من خلال توفير أطر قانونية تساعد الأفراد على تسديد ديونهم، والمؤسسات على استيفاء مستحقاتها المادية وفق آليات واضحة وشفافة. ويأتي صدور المرسوم بقانون الاتحادي رقم (19) بشأن اعسار الشخص الطبيعي ليخدم هذه الأهداف من خلال دعمه بناء بيئة أعمال متقدمة ومستقرة تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدفع عجلة التنويع الاقتصادي وتساهم في تحقيق رؤية الإمارات 2021.

ويعالج المرسوم حالة عدم قدرة المدين (إذا كان شخص طبيعي لا يسري عليه وصف التاجر) على سداد ديونه بسبب عسر حالته المالية ووصوله إلى حالة التوقف عن سداد ديونه، وتعرف هذه الحالة بإعسار الشخص الطبيعي. وتم تنظيم هذه الحالة وفق مبدأ قانون المعاملات المدنية ويسمى "نظرة الميسرة"، وهو مبدأ يرجع أصله إلى فقه الشريعة الإسلامية، يتم من خلاله منح المدين أجل أو آجال معقولة لتنفيذ التزامه وفق الأحوال الخاصة بذلك المدين بشرط ألا يلحق ذلك التأجيل ضرراً جسيماً بالدائن.

ويعزز صدور المرسوم بقانون الشفافية حول معاملات سداد الديون المدنية وزيادة الضمان العام للمعاملات المالية، وبالتالي يعزز الاستقرار المالي في الدولة. ويُسهل هذا المرسوم بقانون على الأفراد فرصة الحصول على القروض، حيث يصبح هناك قواعد واضحة سهلة التطبيق لتحصيل الديون المتعثرة وإعادة تأهيل الوضع المالي للمدين، مما يزيد من ثقة البنوك الدائنة في عمليات إقراض الأفراد، ويشجع الأفراد على الاقبال على الاقتراض المدروس. ويتميز هذا القانون بنواحي إيجابية أخرى، إذ أنه يكفل حماية كرامة المدين بصفته شخص طبيعي، ويساعد على إيجاد الفرصة له لكي ينظم شؤونه المالية ويقلل العبء عن كاهله.

مؤشرات التنافسية لعام 2019

لمحة عن أداء الدولة في تقارير التنافسية العالمية في عام 2019 ضمن المؤشرات ذات العلاقة بالمجال المالي

إيمانا منها بأهمية رفع ترتيب الدولة في تقارير التنافسية العالمية بوصفها من أهم المراجع التي يعتمد عليها المستثمرون والباحثون وصناع القرار، تعمل وزارة المالية بشكل دؤوب بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، وبالتنسيق مع الشركاء، على رصد واستعراض وتحليل المؤشرات ذات الصلة بالسياسات والتشريعات المالية، وذلك لمتابعة وتقييم أداء الدولة التنافسي في إطار تحقيق الرؤية الاستراتيجية وتعزيز السمعة الاقتصادية للدولة على المستوى العالمي، بوصفها بيئة داعمة للعمل والاستثمار، على الوجه الذي يبرز جهود التطوير حسب أفضل المعايير الدولية. وعلى هذا الأساس، فقد تبنت الوزارة المنهجية التالية لمتابعة المؤشرات والعمل على تحسين أداء الدولة فيها:

01 حصر المؤشرات ذات الصلة من تقارير التنافسية العالمية.

02 تحديد المعنيين بالمؤشرات داخل الوزارة وخارجها.

03 تحديد المؤشرات ذات الحساسية العالية باستخدام نموذج المحاكاة.

04 تشخيص الفجوات.

05 تقييم الدورة السابقة وتطويرها.

06 وضع الخطط التحسينية للمؤشرات.

07 تنفيذ الإجراءات التحسينية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

08 تحليل أثر الخطط التحسينية.

09 توثيق الإجراءات التحسينية.

10 إرسال الإجراءات الموثقة إلى الجهة المصدرة لتقرير التنافسية.

وتأسيساً على هذه المنهجية، فقد حققت الوزارة عدداً من الإنجازات، وفي مقدمتها:

- في سبيل تطوير بيئة الأعمال وزيادة جاذبيتها التنافسية، عملت وزارة المالية على إصدار عدد من التشريعات بهدف تجسير الفجوات الخاصة بالإطار القانوني. وقد كان لإصدار هذه التشريعات أثر كبير على تحسين الترتيب التنافسي للدولة عاما بعد عام.

- نظرا للطبيعة الاتحادية للدولة، ونظرا لتعدد الجهات المسؤولة عن المؤشرات، ركزت الوزارة على تفعيل التعاون مع الحكومات المحلية والجهات الاتحادية ذات العلاقة، لذا فإن تنسيق جهود فرق العمل يكتسب أهمية خاصة بوصفه أحد أهم عوامل النجاح.
- عملت الوزارة على الاستيعاب الدقيق لمنهجيات إعداد تقارير التنافسية العالمية والذي بدونه لا يمكن فهم المؤشرات ومتطلبات تحسينها.
- تم استخدام نماذج المحاكاة لمعرفة المؤشرات ذات الحساسية، ومدى تأثير تحسينها على ترتيب الدولة التنافسي.
- تم التركيز على تعزيز دور الابحاث الاقتصادية والمالية في تحديد مجالات التحسين وفقا لأفضل الممارسات العالمية، بما في ذلك المشاريع المشتركة مع المؤسسات والمنظمات الدولية.
- عملت الوزارة على المتابعة الدائمة لتقارير التنافسية العالمية، وتقارير المؤسسات المالية الدولية لتحديد مجالات التحسين والإجراءات الواجب اتخاذها لرفع ترتيب الدولة التنافسي.
- ركزت الوزارة على الالتزام بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات الأمر الذي من شأنه زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة قابليته للمقارنة في تقارير التنافسية العالمية.
- تبنت الوزارة مبادرات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء والعمل عليها كفريق واحد وتنسيق الجهود على المستويات المؤسسية والفنية.
- وضعت الوزارة خطة تحسينية واضحة ومحددة الخطوات والإطار الزمني.

وقد انعكست هذه الإنجازات على أداء دولة الإمارات العربية المتحدة التنافسي في تقارير التنافسية العالمية التي تتابعها الوزارة، وفيما يلي استعراض لأهم النتائج المحققة في عام 2019:

تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" لعام 2019 والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية:

حققت الامارات المركز الأول إقليمياً والخامس عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم متقدمة على دول مثل هولندا والدنمارك والسويد، كما تقدمت بواقع 23 مرتبة منذ إدراجها في التقرير. واحتلت الدولة المراتب الأولى عالمياً في عدد كبير من المحاور الرئيسية والمحاور والمؤشرات الفرعية التي يرصدها التقرير، إذ صعدت الدولة إلى المركز الأول عالمياً في محور "كفاءة الأعمال" والمركز الثاني عالمياً في محور "الكفاءة الحكومية". وحققت الإمارات المراكز الخمس الأولى عالمياً في عدد من المحاور الفرعية مثل المركز الثالث عالمياً في محوري "التمويل الحكومي" و"السياسات الضريبية".

تقرير التنافسية العالمية 4.0 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

تقدمت الدولة بمرتبتين مقارنة بترتيب العام الماضي لتصبح في المرتبة الخامسة والعشرين عالمياً والأولى عربياً. وقد تقدمت نتيجة الدولة لتصبح 75 نقطة (من أصل 100). وصنفت الإمارات من ضمن الدول العشر الأوائل في 34 مؤشراً وفي المركز الأول عالمياً في أربعة متغيرات منها: ديناميكيات الدين وقلة فجوة الائتمان.

تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي:

احتلت دولة الإمارات المرتبة 16 عالمياً متراجعة بخمس مراتب عن العام الماضي، لتصبح 80.9 نقطة (من أصل 100). علماً أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتصدر الترتيب الإقليمي للسنة السابعة على التوالي. وجاءت الإمارات في قائمة العشرة الأوائل على مستوى العالم في 4 من أصل 10 محاور، وهي الحصول المركز الأول عالمياً في محور الكهرباء، والمركز الثالث عالمياً في محور استخراج تراخيص البناء، والمركز التاسع في محور إنفاذ العقود، والمركز العاشر في محور تسجيل الممتلكات.

05 إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

م	النشاط	القيمة المحققة
1	إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها	%96
2	إدارة المشتريات	
3	تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب والتعيين	
4	تدريب وتطوير الموظفين	
5	إدارة خدمات الموارد البشرية الأخرى (تقييم الأداء، التعويضات، والفوائد، شؤون الموظفين)	
6	تطوير النظم والتطبيقات الإلكترونية	
7	توفير الدعم الفني للمستخدمين (خط مساعدة)	
8	البنية التحتية وأمن المعلومات	
9	إعداد الدراسات والاستشارات القانونية	
10	إدارة الشؤون القانونية	
11	الصيانة	
12	الخدمات المشتركة الاخرى (أدوات المكتب، قرطاسية، ومتفرقات - مركز الاتصال الآلي)	
13	اجراء التدقيق الداخلي	
14	إدارة علاقات المتعاملين	
15	الاعداد للمشاركة ببرنامج الشيخ خليفة للأداء الحكومي المتميز	
16	إدارة الجودة	
17	تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وقياس الأداء	
18	وضع وتطوير الخطة التشغيلية والاستراتيجية	
19	ادارة النشاط الاعلامي	
20	تخطيط وتنسيق الاتصالات الداخلية والخارجية	

06 إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس: ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي

7
أنشطة

17
مؤشر

3
مؤشرات استراتيجية

14
مؤشر تشغيلي

م	النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
1	تنفيذ برامج تدريبية للموظفين في مجال الابتكار	فريق الابتكار	%94
2	اشراك الموظفين في برنامج دبلوم خبير الابتكار		
3	تنفيذ حملات توعية داخلية لنشر ثقافة الابتكار بين الموظفين		
4	تطوير مسابقات داخلية لتحفيز المبتكرين		
5	تنفيذ مختبرات للابتكار / جلسات عصف ذهني لجذب الافكار		
6	تفعيل الية ادارة الاقتراحات لدعم الابتكار في الوزارة		
7	عقد شراكات في مجال الابتكار مع المؤسسات الاكاديمية / المنظمات الدولية / مراكز البحوث / القطاع الخاص		

إنجازات الوزارة في مجال الابتكار

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من السباقين في المنطقة والعالم في مواكبة التطور التقني والريادة في العصر الرقمي، والذي برز جلياً في التوجيهات الحكومية في التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار وتكنولوجيا المعلومات وتوظيفها لخلق حلول ابتكارية لإدارة المستقبل. وقد حققت وزارة المالية في مسيرتها، إنجازات غير مسبوقة على صعيد مواكبة التطور الهائل والمتسارع في عالم التكنولوجيا، والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في رقمنة العمل المالي الحكومي وتطويره، عبر توفير خدمات وحلول رقمية مبتكرة وفق أفضل المعايير العالمية، الأمر الذي يرتقي بدوره بكفاءة وفعالية العمليات، ويحقق أعلى درجات السعادة لدى المتعاملين ويعزز من مستوى الرضا لديهم.

وتعد كل من مبادرة المنصة الإلكترونية للرسوم الحكومية الاتحادية، ومبادرة خريطة الاتفاقيات الضريبية من أبرز المبادرات التي قدمتها الوزارة، إذ تتيح مبادرة المنصة الإلكترونية للرسوم الحكومية الاتحادية للمتعاملين؛ فرصة البحث عن جميع أنواع الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية الاتحادية، وقيمة الرسوم الخاصة بكل خدمة بشكل مفصل، من خلال نافذة إلكترونية واحدة في الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية. وتشمل المنصة حالياً خدمات لـ 51 جهة حكومية اتحادية مقسمة بين 15 وزارة و41 هيئة اتحادية، ويندرج ضمنها أكثر من 7،600 خدمة للمتعاملين من الأفراد والمستثمرين والشركات الحكومية والخاصة. أما مبادرة خريطة الاتفاقيات الضريبية، فتوفر ميزات وخصائص عديدة للجمهور، إذ تستعرض تاريخ الاتفاقيات الضريبية التي وقعتها الدولة، وتبرز جهود الوزارة خلال 30 عام في مجال توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار.

ضمن مساهمة الوزارة في شهر الابتكار 2019، نظمت الوزارة فعالية "ساحة الابتكار" التي تقوم على تعزيز دور الوزارة في تحقيق مجتمع مبتكر في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً فعالية "العالم والمستقبل 30 عاماً من الآن" والتي حفلت بالنشاطات الفكرية، وشهدت مشاركة العديد من الشباب لتشجيعهم وإلهامهم وإشراكهم في مسيرة التنمية المستقبلية، عبر تحفيز التفكير الإبداعي والحلول الخلاقة للخروج بالأفكار التي تدفع عجلة التقدم البشري وتساهم في ضمان مستقبل أكثر إشراقاً.

وعلى هامش فعاليات القمة العالمية للحكومات لعام 2019، جلسة مفتوحة لمناقشة تقنية البلوك تشين والأصول الرقمية تحت عنوان "الطريق نحو الاقتصاد الرقمي: دور تقنية البلوك تشين"، والتي تناولت الفرص والاستخدامات التي توفرها تقنية البلوك تشين وامكانياتها واسعة النطاق في مجالات تجاوزت كونها طريقة دفع بديلة من نظير لنظير، لتصل إلى التمويل التجاري والخدمات العامة الحيوية. كما سلطت الضوء على أحدث اتجاهات تقنية البلوك تشين في مجال العمل الحكومي، والآثار الناجمة عن هذه التقنيات والأصول الرقمية على السياسات المالية والنقدية، وضرورة تنظيم القطاع المالي.

الفصل الثاني:
عام الاستعداد
للـــخـــمسين

سعادة

يونس حاجي الخوري

وكيل وزارة المالية

صنعت دولة الإمارات العربية المتحدة لنفسها بَصمتها الخاصة، مثبتة وعلى مدار العقود الماضية كفاءة وفعالية استراتيجيتها التنموية الشاملة، الرامية إلى بناء المستقبل وتنويع الموارد وتعزيز استدامتها، مستندة في ذلك إلى إرث الآباء المؤسسين الذين أرسو دعائمها من خلال رؤية ثاقبة عانقت المستقبل وعملت وفق ثقافة الرقم واحد في مختلف التصنيفات.

وتدخل دولة الإمارات اليوم مرحلة جديدة خصوصاً بعد إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، العام المقبل "عام الاستعداد للخمسين" برؤية طموحة تستشرف المستقبل لتتابع مسيرتها المتميزة نحو تحقيق أهدافها في أن تكون في مصاف الدول المتقدمة وأن ترتقي بتنافسيتها في المحافل العالمية، لتضمن مستقبل مشرق لأبناء الإمارات واستدامة التنمية للأجيال القادمة.

حققت وزارة المالية خلال السنوات الماضية العديد من الإنجازات بفضل استراتيجيتها الطموحة التي طوعت فيها إمكاناتها لأداء جميع المهام والخدمات طبقاً لأفضل الممارسات وأرقى المواصفات، والتي انعكست على إصدار ميزانية الدولة لثلاثة أعوام متتالية بدون عجز؛ وكان آخرها اعتماد الميزانية الاتحادية لعام 2020 التي تعد الأكبر في تاريخ الدولة، وتركز بشكل أساسي على رفد عملية التنمية الاجتماعية، من خلال بناء الإنسان والمحافظة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والوصول إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

وتمضي وزارة المالية قدماً في تحقيق طموحاتها وتطلعاتها والسعي لتحسين أدائها في مجال الإدارة المالية والاقتصادية وفق أفضل الممارسات المالية، مستندة في ذلك إلى توجيهات القيادة الرشيدة بتحقيق اقتصاد مستقر وتنوع مستدام، كما تعمل الوزارة على استشراف المستقبل، لتطوير برامجها وخدماتها المستقبلية بالاعتماد على الابتكار وأحدث التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، سعياً منها لمواصلة جهودها ومساهماتها الكبيرة في ترسيخ ثقافة الابتكار التي تعتبر أحد الأسس الضرورية للارتقاء بمنظومة العمل وتحسين الخدمات التي تقدمها الوزارة.

الخطة الاستراتيجية لعام 2020

تستند توجهات خطة وزارة المالية الاستراتيجية 2017 – 2021 على مئوية الإمارات 2071 والمتمثل في الوصول إلى اقتصاد متنوع مبني على المعرفة، وينافس أفضل الاقتصاديات في العالم، ويركز على الصناعات المتقدمة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتتوجه مستهدفات الاقتصاد التنافسي المبني على المعرفة إلى تحقيق وبحلول عام 2021 المركز الأول عالمياً في مؤشرات التنافسية التالية:

مؤشر سهولة مزاولة الأعمال

التنافسية العالمية

الابتكار العالمي

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للوزارة خلال عام 2020 في ستة أهداف رئيسية:

الهدف الأول - تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة

المبادرة 1: تطوير التخطيط المالي الاستراتيجي في الحكومة الاتحادية

- إعداد الميزانية العامة للاتحاد وتطوير آليات إعدادها وفقاً لتنبؤات الإنفاق العام.
- إعداد تنبؤات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها.
- الاستئناس برأي المواطنين في تخطيط الميزانية العامة للاتحاد.

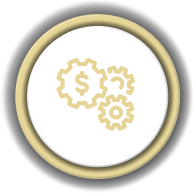

المبادرة 2: استدامة المالية العامة وإدارة المخاطر

- تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد.
- تقييم السيناريوهات المالية وتحديد فجوات الاستدامة المالية.
- إدارة المخاطر المالية ومراقبتها.
- إدارة الدين العام.
- إنشاء الاحتياطي النقدي الاتحادي.
- تحليل وتقييم فرص خفض النفقات وتقدير مستهدفات الاحتياطات والعوائد والانفاق الحكومي.
- إدارة الاستثمارات الحكومية.

المبادرة 3: تطوير البيئة الداعمة للابتكار في الحكومة الاتحادية

- صندوق الابتكار
- برنامج المسرع
- إدارة الموازنة العامة للابتكار

المبادرة 4: تطوير إطار عمل لجميع بيانات وعمليات وأدوات التخطيط المالي

- تحديد متطلبات ومبادئ إرشادية موحدة للإبلاغ عن البيانات.
- تقييم الثغرات في البيانات والإجراءات وأدوات الإبلاغ.
- التواصل مع الجهات المعنية بالدولة لمشاركة البيانات ذات الصلة.

المبادرة 5: بناء القدرات المالية والاقتصادية في الحكومة الاتحادية

- تأهيل موظفي الحكومة الاتحادية عبر برنامج المدير المالي التخصصي.
- استقطاب وتأهيل اقتصاديين في الحكومة الاتحادية.
- إنشاء برنامج تدريبي لبناء القدرات المالية والمحاسبية في الجهات الاتحادية.

الهدف الثاني – رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

المبادرة 1: تطوير آليات مبتكرة وفعالة لمتابعة تنفيذ المصروفات العامة للاتحاد

- تحسين وتطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية.
- تطوير النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية.
- تحسين جودة البيانات المتعلقة بتنفيذ ومراقبة الميزانية.

المبادرة 2: تطوير آليات مبتكرة وفعالة لمتابعة تنفيذ تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد

- تحصيل الإيرادات العامة للدولة والرقابة عليها.
- تطوير وسائل الرقابة وأنظمة تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد.

المبادرة 3: إدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

- إدارة الأصول الحكومية.
- إدارة التدفقات النقدية.

المبادرة 4: تطوير إطار عمل مع كتب رئاسة مجلس الوزراء لتقارير وتقييم أداء الجهات الاتحادية الممولة من الميزانية العامة للاتحاد

- بناء القدرات الداخلية لمراجعة عمليات الجهات الاتحادية.
- تأسيس كيان مشترك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لمراجعة أداء الجهات الاتحادية الممولة من الميزانية العامة للاتحاد.
- استحداث إطار خاص لعكس نتائج تنفيذ الميزانية والأداء السابق على الميزانية اللاحقة

الهدف الثالث – خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي

المبادرة 1: تنمية وتعزيز العلاقات مع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية

- انتداب وتعيين المواطنين في المؤسسات والمنظمات المالية الدولية.
- الاستفادة من المنظمات الدولية لخدمة اقتصاد الدولة.
- التزام الدولة بالمتطلبات العالمية للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية.

المبادرة 2: تنمية وتعزيز العلاقات الدولية على المستوى الثنائي

- توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.
- توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار.
- توقيع اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية.

المبادرة 3: تفعيل فرص وميزات التكامل المالي والاقتصادي الخليجي المشترك

- معالجة معوقات التبادل التجاري والسوق الخليجية المشتركة.
- تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي لخدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة.

الهدف الرابع – تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي

المبادرة 1: تعزيز التنسيق الفعلي للسياسات والبيانات على مستوى الدولة

- توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة.
- توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة.

المبادرة 2: مراجعة واستحداث القوانين والسياسات المالية

- إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية.
- إعداد دراسات الاقتصاد الكلي واستحداث السياسات المالية بالدولة.
- دراسة الإطار التشريعي للابتكار.

المبادرة 3: حماية وسلامة النظام المالي للدولة

- تأسيس مجلس الاستقرار المالي.
- تحديد ورصد صدمات ومخاطر الاستقرار المالي والإطار التنظيمي المناسب.
- تعزيز تدابير الاستقرار المالي.

الهدف الخامس – ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

- إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية.
- إدارة المشتريات وفق أفضل الممارسات العالمية.
- تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية.
- ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي.
- وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء.
- ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي.
- توفير أحدث خدمات تقنية المعلومات.
- توفير أفضل الخدمات القانونية.
- تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القيادة.
- توفير خدمات مشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية.

الهدف السادس- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي

- بناء قدرات الموظفين في مجال الابتكار.
- تبني احدث أدوات ووسائل الابتكار داخل الوزارة.
- تهيئة بيئة داعمة ومحفزة للابتكار.

الفصل الثالث:
2019 في صور

أبرز مساهمات وزارة المالية المجتمعية

نظمت وزارة المالية فعاليات رياضية واجتماعية احتفالاً باليوم الرياضي الوطني

نظمت وزارة المالية فعالية حلقة الخبرات المالية في إطار احتفالها باليوم العالمي للسعادة

نظمت وزارة المالية فعالية "يوم السعادة" في إطار احتفالها باليوم العالمي للسعادة

أطلقت وزارة المالية مبادرة "رمضاننا تسامح" التي استهدفت 1000 عامل

أطلقت وزارة المالية سلسلة "قصص مُلهمة في التطوع" واستضافت السيد محمد عبدالله الزرعوني في أولى جلساتها

أبرز الفعاليات التي نظمتها وزارة المالية

نظمت وزارة المالية فعالية ساحة الابتكار في دبي

نظمت وزارة المالية فعالية العالم والمستقبل 30 عاماً من الآن

نظمت وزارة المالية بالتعاون مع صندوق النقد العربي المنتدى الإقليمي للضرائب في الدول العربية

احتفلت وزارة المالية بمرور 30 عاماً على توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، وتمديد مذكرة التفاهم الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

نظمت وزارة المالية ورشة عمل تعريفية بعنوان "الفصل بين صلاحيات النظام المالي الاتحادي"

عقدت وزارة المالية ورشة عمل موسعة للتعريف بنظام الشاشات الذكية

عقدت وزارة المالية ورشة عمل تخصصية استعرضت من خلالها أبرز تحديثات خدمات الموردين

نظمت وزارة المالية ورشة عمل للجهات المرشحة لفريق عمل منصة المشتريات الحكومية ضمن وزارة اللامستحيل

عقدت وزارة المالية جلسة حوارية تفاعلية حول صندوق محمد بن راشد للابتكار

عقدت وزارة المالية جلسة حوارية تفاعلية حول منظومة الدرهم الإلكتروني وورشة عمل تخصصية حول نظام رد الإيراد الإلكتروني الجديد

نظمت وزارة المالية ورشة عمل تحت عنوان "تنظيم التقارير المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات"

نظمت وزارة المالية ورشتي عمل حول التعميم المالي رقم (15) بشأن تعليمات الحساب الختامي والرقم (18) بشأن مؤشرات الممكنات المالية الحكومية2

نظمت وزارة المالية ورشة عمل تفاعلية للجهات الاتحادية والشركات الصغيرة والمتوسطة حول منصة المشتريات الحكومية

نظمت وزارة المالية ندوة حول تقارير الشركات متعددة الجنسيات (كل دولة على حدة CbCR) والانشطة الاقتصادية الواقعية والضرائب في ظل العالم الرقمي

نظمت وزارة المالية ورشة عمل تعريفية حول تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2019 بشأن تحديد متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية

عقدت وزارة المالية الاجتماع الثالث لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

أبرز مشاركات وزارة المالية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي

شاركت وزارة المالية في اجتماع وكلاء وزارات المالية العرب في أبوظبي

ناقشت وزارة المالية التوجهات العالمية لاستشراف مستقبل العمل المالي من خلال مشاركتها في فعاليات القمة العالمية للحكومات 2019

شاركت وزارة المالية في فعاليات القمة العالمية للحكومات 2019

وقعت وزارة المالية مذكرة تفاهم مع سوق أبوظبي العالمي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتأسيس مركز التكنولوجيا العالمي في الدولة

نظمت وزارة المالية فعاليات رياضية واجتماعية احتفالاً باليوم الرياضي الوطني

بحث معالي عبيد الطاير آليات عمل منصة المشتريات الحكومية ضمن وزارة اللامستحيل

وقعت وزارة المالية مذكرة تفاهم مع هيئة المنطقة الحرة بالحمرية وهيئة المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي حول تبادل المعلومات للأغراض الضريبية

وقعت وزارة المالية على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات مع جمهورية غامبيا

وقعت وزارة المالية على اتفاقية مع "اتصالات" لإضافة خدمات الدفع عن طريق الدرهم الالكتروني للشركات

ترأس معالي عبيد حميد الطاير الاجتماع الثاني لفريق عمل منصة المشتريات الحكومية ضمن وزارة اللامستحيل

ناقشت وزارة المالية تطبيقات ضريبة القيمة المضافة على الجهات الحكومية مع دائرة المالية والدوائر المحلية في حكومة أم القيوين

أطلقت وزارة المالية مبادرات جديدة خلال أسبوع جيتكس للتقنية 2019

أطلقت وزارة المالية المنصة الإلكترونية للرسوم الحكومية الاتحادية وخارطة الاتفاقيات الضريبية خلال مشاركتها في أسبوع جيتكس للتقنية 2019

ترأس معالي عبيد حميد الطاير اجتماع الفريق القيادي الثالث لمنصة المشتريات الحكومية ضمن وزارة اللامستحيل

ترأس وزير المالية وفد الدولة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

اجتمع معالي عبيد حميد الطاير مع رئيس الاتحاد السويسري والوفد المرافق له

التقى معالي عبيد حميد الطاير مع وزير العلاقات الخارجية في حكومة جيرسي

اجتمع معالي عبيد حميد الطاير مع وزيرة المالية الأندونيسية

اجتمع معالي عبيد حميد الطاير مع وزير الخزانة الأمريكي

ترأس عبيد الطاير الاجتماع الرابع للفريق القيادي لمنصة المشتريات الحكومية

The Ministry of Finance launches government e-service fees platform and strategic partnerships map at GITEX

H.E. Obaid Humaid Al Tayer chairs third meeting of Ministry of Possibilities' Department of Government Procurement

Minister of State for Financial Affairs heads UAE delegation to IMF and WBG meetings

H.E. Obaid Humaid Al Tayer meets with president of Swiss Confederation and accompanying delegation

شاركت وزارة المالية كشريك استراتيجي للدورة الثانية من فينوفايت الشرق الاوسط

التقى معالي عبيد حميد الطاير نائب وزير الخزانة الأمريكية

ترأس سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية وفد الدولة المشارك في أعمال الاجتماع الأول لوكلاء وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين

وزارة المالية تشارك في اجتماعات وجلسات المجلس الوطني الاتحادي

The Ministry of Finance announces strategic partnership with Finovate Middle East

H.E. Obaid Humaid Al Tayer Meets Deputy US Treasury Secretary

H.E. Younis Haji Al Khoori, Undersecretary of the Ministry of Finance, headed the UAE delegation to the first G20 Finance Ministers› and Central Bank Governors' meeting

Ministry of Finance participates in the Federal National Council (FNC) meetings and sessions

H.E. Obaid Humaid Al Tayer meets the External Relations Minister of Jersey

H.E. Obaid Humaid Al Tayer meets Indonesian Minister of Finance

H.E. Obaid Humaid Al Tayer Meets with US Treasury Secretary

H.E. Obaid Humaid Al Tayer chairs fourth meeting of Ministry of Possibilities' Department of Government Procurement

The Ministry of Finance and Etisalat sign an agreement to add e-Dirham payment services for companies

H.E. Obaid Humaid Al Tayer chairs the second meeting of the Ministry of Possibilities' Department of Government Procurement

The Ministry of Finance discusses the application of VAT on government entities with the Department of Finance and local government departments in Umm Al Quwain

The Ministry of Finance launches new initiatives during GITEX Technology Week 2019

Ministry of Finance celebrates the UAE Sports Day

H.E. Obaid Al Tayer discusses the mechanisms of the government procurement department within the Ministry of Possibilities

The Ministry of Finance signs MoU with HFZA and SAIF Zone on the exchange of information for tax purposes

The Ministry of Finance signs an agreement with Gambia on mutual promotion and protection of investments

Most prominent regional, global and local participations

The Ministry of Finance›s participation in the Annual Meeting of Arab Finance Deputies in Abu Dhabi

The Ministry of Finance discusses global trends to anticipate the future of financial work through its participation in the activities of the World Government Summit 2019

The Ministry of Finance's participation in the activities of the World Government Summit 2019

The Ministry of Finance signs an MoU with ADGM and IBRD to establish the International Technology Centre (ITC) in UAE

The Ministry of Finance organised a workshop on Department of Government Procurement platform for federal entities and SMEs

The Ministry of Finance organised a seminar on CbCR reporting, Economic Substance Regulations and taxation in a digital world

The Ministry of Finance organised an introductory workshop on the implementation of Cabinet Resolution No. (31) of 2019 on economic substance regulations

The Ministry of Finance held the third meeting of the Government Financial Policy Coordination Council

The Ministry of Finance organised a panel discussion on the Mohammed bin Rashid Innovation Fund

The Ministry of Finance organised a panel discussion on e-Dirham and a workshop on the new e-Refund system

MoF organises workshop on 'Organising MNEs' reports'

The Ministry of Finance organised two workshops on financial circular No. (15) on the final account instructions and (18) on indicators of government financial possibilities

The Ministry of Finance organised an introductory workshop on «Segregation of Duties in the federal financial system

The Ministry of Finance held a workshop to review vital updates on supplier services

The Ministry of Finance organised workshop to introduce its smart screens system

The Ministry of Finance organised a workshop for the nominated entities in the Ministry of Possibilities' Government Procurement Department

Most prominent events

The Ministry of Finance organised the 'Park Innovation Experience' in Dubai

The Ministry of Finance and Arab Monetary Fund organised the Arab Regional Tax Forum

The Ministry of Finance organised the 'World in the Future' event

The Ministry of Finance celebrated 30 years of signing Avoidance of Double Taxation and Bilateral Investment Agreements, and the MoU extension between UAE and OECD

Most prominent CSR contributions

The Ministry of Finance organised a number of sports and social activities to celebrate UAE Sports Day

The Ministry of Finance organised the «Financial Experiences Seminar» event as part of its celebrations for World Happiness Day

The Ministry of Finance organised the «Happiness Day» event as part of its celebration of World Happiness Day

The Ministry of Finance launched the «Ramadan is Tolerance" Initiative targeting 1,000 workers

The Ministry of Finance launched 'Inspirational volunteering stories' series and hosted Mr. Mohammed Abdullah Al Zarouni in its first session

Third Chapter :
Highlights of 2019

Fourth strategic objective: Strengthening UAE's competitiveness in financial and economic fields

Initiative 1: Enhancing financial policy and data coordination in UAE

- Unifying financial policies in the UAE.
- Consolidating financial data in the UAE.

Initiative 2: Reviewing and renewing financial rules and policies of the federal government

- Preparing and reviewing the federal government's financial laws and policies.
- Conducting macroeconomic studies and updating the UAE's financial policies.
- Studying the legal framework for innovation.

Initiative 3: Protection and safety of the financial system

- Developing the general framework for financial stability in the UAE.
- Identifying risks to financial stability and the appropriate regulatory framework.
- Strengthening measures of financial stability.

Fifth strategic objective: Ensuring all services are in accordance with quality, efficiency and transparency criteria

Programmes

- Managing financial resources efficiently and effectively.
- Procurement and contract management in accordance with international best practices.
- Implementing human resources best practices.
- Ensuring the application of quality standards and institutional excellence.
- Preparing and developing strategic plan and performance measurement.
- Ensuring internal and external communication.
- Providing the latest IT services.
- Providing the best legal services.
- Applying the global best practices in leadership.
- Providing common services for all organisational units with high efficiency.

Sixth strategic objective: Strengthening the culture of innovation within the institutional environment

Programmes

- Building the capacity of employees in innovation.
- Adopting the latest tools and means of innovation within the ministry.
- Creating a supportive and stimulating environment for innovation.

Second Strategic Objective: Raising the efficiency and effectiveness of budget implementation and managing the financial position and cash flows of the federal government

Initiative 1: Developing innovative and effective mechanisms to prepare and monitor the implementation of UAE's general budget

- Enhancing and developing mechanisms to monitor the implementation of the budget.
- Developing the federal government's electronic financial systems.
- Enhancing the quality of data with regards to implementing and monitoring the budget.

Initiative 2: Developing innovative and effective mechanisms to follow up on the implementation of the federal public revenue collection

- Collecting and controlling public revenues.
- Developing control channels and collecting public revenues.

Initiative 3: Financial position and cash flows management of the federal government

- Government assets management.
- Cash flow management.

Initiative 4: Developing a framework with the Prime Minister's Office to report and review the performance of federal entities funded by UAE's general budget

- Building internal capacities to review federal entities' operations.
- Establishing a joint entity with the Prime Minister's Office to review the performance of federal entities funded by UAE's general budget.
- Establishing a framework to implement this year's budget based on last year's performance.

Third strategic objective: Supporting UAE's financial and economic interests at a global level

Initiative 1: Developing and strengthening relations with global financial organisations and institutions

- Appointing UAE nationals to join global financial organisations and institutions.
- Making use of experiences gained through global organisations to serve UAE's economy.
- Committing to international requirements with regards to transparency and exchange of information for tax purposes.

Initiative 2: Developing and strengthening relations with international financial institutions and organisations

- Signing agreements on the avoidance of double taxation.
- Signing agreements on the protection and encouragement of investment.
- Signing agreements on the exchange of information for tax purposes.

Initiative 3: Activating opportunities and benefits of GCC financial and economic

- Addressing challenges of trade and the Gulf Common Market.
- Strengthening the gulf economic integration to serve UAE's financial and economic interests.

The Strategic Plan for 2020

The Ministry of Finance's Strategic Plan 2017-2021 is based on the UAE 2071 centennial, which is to reach a diversified knowledge-based economy, compete against the best economies in the world, and focus on advanced industries, science, technology and innovation. The objectives of a competitive, knowledge-based economy are directed towards achieving, by 2021, the first place in the world in the following competitive indices:

Ease of Doing Business Index

Global Competitiveness

Global Innovation

The ministry's six main strategic objectives in 2020 are:

First strategic objective - Strengthening federal government financial planning and public finance sustainability

Initiative 1: Strategic financial planning at federal government level

- Preparing the federal budget and developing mechanisms as per public expenditure forecasts.
- Preparing public revenue forecasts and developing mechanisms.
- Taking into consideration public's opinion in planning the general budget.

Initiative 2: Financial sustainability and financial risk management

- Developing and diversifying sources of public revenue.
- Assess financial scenarios and identify financial sustainability gaps.
- Financial risk management and control.
- Public debt management.
- Establishment of federal reserve.
- Assess and evaluate opportunities to reduce expenditures and estimate targets for reserves, returns, and government spending
- Government investment management.

Initiative 3: Developing an enabling environment for innovation in the federal government

- Innovation fund.
- Accelerator programme.
- Managing budget for Innovation.

Initiative 4: Developing a framework for all financial planning data, processes and tools

- Identifying unified requirements and guidelines to report data.
- Data gap analysis, procedures and reporting tools.
- Communicate with relevant UAE authorities to share relevant data.

Initiative 5: Financial and economic capacity building in the federal government

- Qualifying federal government employees through CFO Programme.
- Attracting and qualifying economist in the federal government.
- Establishing a training program for financial and accounting capacity building in the federal authorities.

H.E.

Younis Haji Al Khoori

Undersecretary of the Ministry of Finance

The United Arab Emirates is decidedly making its mark across the world. Over the past few decades, our nation has proven the efficiency and effectiveness of its comprehensive development strategy - one that seeks to diversify resources, enhance sustainability and prepare for the future. It is a strategy that is based on the legacy of our founding fathers, who laid this foundation through their insightful, future-oriented vision. A vision to be number one across the board.

Following His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Vice President and Prime Minister of the UAE and Ruler of Dubai, and His Highness Sheikh Mohammed bin Zayed Al Nahyan, Crown Prince of Abu Dhabi and Deputy Supreme Commander of the Armed Forces' announcement of branding this year as 2020: Towards the Next 50, the UAE is now entering a new era. It is an era with an ambitious future-oriented vision, continues the nation's journey to be ranked amongst developed countries, and raises its competitiveness on global forums. This is to ensure a bright future for the people of the UAE, and sustainability for future generations.

The Ministry of Finance has had several achievements thanks to its ambitious strategy that enabled it to perform all its functions and services in accordance with best practices and to the highest standards. This success was reflected in three consecutive federal budgets without deficit; the last of which was the federal budget for 2020. The latter is the largest in the history of the country, and focuses on the social development process by building human capital, maintaining the quality of services provided to citizens and residents, and the optimal use of available financial resources.

The Ministry of Finance is moving forward to achieve its ambitions, and seeks to improve its financial management performance in accordance with financial best practices, and based on the guidance of the UAE's wise leadership in order to achieve a stable economy and sustainable diversification. The ministry is also working to anticipate future needs, develop its programs and services through innovation, and the latest digital technologies including artificial intelligence, in an effort to continue its significant contributions to foster a culture of innovation. This is one of the essential foundations of upgrading operational and work systems and improving the ministry's services.

Second Chapter : 2020 Towards the Next 50

The ministry's achievements in innovation:

The UAE is one of the leaders in the region, and globally, when it comes to keeping pace with technical development and leadership in the digital age. This is amply demonstrated in the government directives for a transition towards an economy based on knowledge, innovation and IT. The ministry has recorded unprecedented achievements in its journey to keep pace with the accelerating developments in the world of technology. In order to harness the benefits technologies such as artificial intelligence to digitise and develop government financial work, MoF works on providing innovative services and solutions in line with best international standards, which in turn raises the efficiency and effectiveness of operations. Overall, the ministry aims to achieve the highest levels of happiness and satisfaction among its customers.

The e-platform initiative for federal government fees and the tax agreement map initiative are among the most important initiatives presented by the ministry. The e-platform initiative for federal government fees allows customers to search for all types of services provided by federal government agencies, as well as their detailed fees through an electronic window on the ministry's website. The platform currently includes services for 51 federal government agencies divided between 15 ministries and 41 federal bodies. It includes more than 7,600 services for customers, individuals, investors, government and private companies. As for the initiative of the tax agreements map, advantages and characteristics are made available to the public, along with a review of the history of tax agreements signed by the state. It also highlights the efforts of the ministry over the past 30 years when it comes to agreements to avoid double taxation.

As part of its contribution to the 2019 Innovation Month, the ministry organised the Innovation Square event, which was aimed at achieving an innovative community in the United Arab Emirates. It also organised The World and the Future 30 Years from Now event. The latter witnessed participation from several young people to help encourage, inspire and involve them in the future development of the nation. The aim was to stimulate creative thinking and creative solutions to spark ideas that drive human progress and contribute to building a brighter future.

Furthermore, on the sidelines of the World Government Summit 2019, an open session was organised to discuss blockchain technology and digital assets under the title The Path Towards Digital Economy: The Role Of Blockchain Technology. The session addressed opportunities and utility offered by blockchain technology and its wide-ranging capabilities in areas that go beyond an alternative payment method to peer-to-peer (P2P), to reaching commercial finance and vital public services. The talk also highlighted the latest trends in blockchain technology in government work, effects of these technologies and digital assets on financial and monetary policies, as well as the need to regulate the financial sector.

06 Sixth strategic objective achievement: Fostering a culture of innovation in the workplace

7
ACTIVITIES

17
INDICATORS

3
STRATEGIC INDICATORS

14
OPERATING INDICATORS

No.	Activity	Department	Achievement Rate
1	Implement training programs for employees in the field of innovation.	Innovation team	48%
2	Engage employees in the innovation expert diploma program.		
3	Launch internal awareness campaigns to foster a culture of innovation among employees.		
4	Create internal competitions to motivate innovators.		
5	Create innovation labs / brainstorming sessions to help spark new ideas.		
6	Create the suggestion management mechanism to support innovation within the ministry.		
7	Forge partnerships on innovation with academic institutions / organisations.		
8	International / research centres / private sector.		

05 Fifth strategic objective achievement: Ensuring the provision of all administrative services in accordance with quality, efficiency and transparency standards

20
ACTIVITIES

116
INDICATORS

9
STRATEGIC INDICATORS

107
OPERATING INDICATORS

No.	Activity	Achievement Rate
1	Prepare the budget and follow up its implementation.	96%
2	Manage purchases.	
3	HR planning, recruitment and recruitment.	
4	Staff training and development.	
5	Other Human Resources Services Department (performance evaluation, compensation, benefits, personnel).	
6	Development of electronic systems and applications.	
7	Provide technical support to users (helpline).	
8	Infrastructure and information security.	
9	Prepare legal studies and consultations.	
10	Manage legal affairs.	
11	Maintenance.	
12	Other common services (office tools, stationery, and miscellaneous - automated call centre).	
13	Conduct internal audits.	
14	Customer relationship management.	
15	Prepare to participate in Sheikh Khalifa Excellence Government Program.	
16	Quality management.	
17	Identify key performance indicators and measure performance.	
18	Develop operational and strategic plan.	
19	Media activity management	
20	Plan and coordinate internal and external communications.	

- Given the federal nature of the country, and the multiplicity of agencies responsible for indicators, the ministry focused on cooperation with local governments and relevant federal bodies. Thus, cooperation and coordination between teams has become one of the most important factors for MoF's success.

- The ministry has worked to accurately understand the methodology to prepare global competitiveness reports – this is vital to understanding the indicators and the requirements for improvement.

- Simulation models were used to find sensitive indicators and the extent of their impact on improvement on the competitive ranking of the nation.

- The focus was on strengthening the role of economic and financial research to identify areas for improvement in accordance with global best practices. This includes joint projects with international institutions and organisations.

- The ministry follows-up of on global competitiveness reports and reports by international financial institutions to identify areas for improvement, as well as measures required to raise the country's competitive ranking.

- The ministry focused on adhering to international standards and best practices in order to further integrate the country's economy into the global economy, as well as to increase its comparability in global competitiveness reports.

- The ministry undertook the initiatives of the Federal Competitiveness and Statistics Authority, and worked on them as a team and coordinated efforts at institutional and technical levels.

- The ministry formulated a clear improvement plan with specific steps and timeframe.

These achievements have reflected in the UAE's performance in global competitiveness reports that the ministry uses. Following is a review of the important achievements in 2019:

The 2019 Global Competitiveness Yearbook of the World Competitiveness Center of the International Institute for Management Development (IMD)

The UAE achieved first position regionally and has been placed fifth globally among the most competitive nations in the world, ahead of countries such as the Netherlands, Denmark and Sweden, and has advanced 23 positions since its inclusion in the report. The country ranked first globally on several major axes and sub-indicators monitored by the report. The UAE rose to first position globally on the "business efficiency" axis and second globally on the "government efficiency" axis. The UAE also ranked first in the first five spots worldwide on several sub-axes – it was third in the world in "government financing" and "tax policies".

World Economic Forum 4.0 Competitiveness Report

The UAE moved up two places compared to last year to secure 25th position in the world and first in the Arab world. The UAE's score also advanced to 75 points (out of 100). It was ranked among the top ten countries in 34 indicators and held the first place globally in four variables, including debt dynamics and a low credit gap.

World Bank Ease of Doing Business report

The UAE ranked 16th globally, down five places from last year, with 80.9 points (out of 100). The UAE has led the regional ranking for seventh year in a row. It came in the list of top ten in the world on four out of ten axes, clinching the first position globally on the electricity axis, third globally on building permits hub, ninth on the contract enforcement axis and tenth on the property registration axis.

Insolvency Law

The Ministry of Finance promotes financial, social and economic stability in the country by providing a legal framework that helps individuals pay off their debts. The same solution is offered to institutions to enable them to collect their financial dues in accordance with transparent rules. The issuance of Federal Law Decree No. (19) on insolvency of natural persons was to support them and build a stable business environment that encourages small and medium enterprises to drive economic diversification and contribute to achieving the UAE Vision 2021.

The Federal Decree-Law on the Insolvency of Natural Persons addresses the debtor's inability (if the natural person does not fit the description of a trader) to pay their debts due to their insolvency and debt default. The regulation of this case is linked to the Civil Transactions Act, in accordance with a principle called 'Facilitator's View'; a principle that is rooted in Islamic jurisprudence, whereby the debtor is granted a reasonable period of time to fulfil their obligation in accordance with their circumstances, provided that such delay does not cause serious harm to the creditor.
This decree-law will increase transparency in civil debts and bolster financial security, thereby enhancing financial stability in the country. This law will also accelerate growth and make it easier for individuals to obtain loans. There are clear rules that are easy to apply to collect bad debts and rehabilitate the debtor financially, which increases creditor banks' confidence in retail lending, and encourages individuals to engage in calculated borrowing. In addition to its economic objectives, this law has other positive aspects. It guarantees the protection of the debtor's dignity as a natural person, helps create an opportunity for them to manage their finances and lessens the burden on them.

Competitiveness Indicators for 2019

An overview of the nation's performance in 2019 global competitiveness reports for financial indicators:

Given the importance of raising the state's ranking in global competitiveness reports, as it is one of the most important references on which investors, researchers and decision-makers rely upon, the Ministry of Finance works in cooperation with the Federal Competitiveness and Statistics Authority, and in coordination with other partners, to monitor, review and analyse indicators related to financial policies and legislation. This allows follow-ups and the ability to evaluate the country's performance in achieving its strategic vision. It also enhances the nation's economic reputation on a global level as a place that supports productivity and investment. It plans to do so in a manner that highlights development efforts based on the highest international standards. With that in mind, the ministry has adopted the following methodology to monitor indicators and to improve the country's performance therein:

01 Inventory of relevant indicators from global competitiveness reports.

02 Identify those involved in indicators inside and outside the ministry.

03 Determine high sensitivity indicators using the simulation model.

04 Diagnose gaps.

05 Evaluate and improve upon the previous round.

06 Develop improvement plans for indicators.

07 Implement improvement measures in cooperation with relevant authorities.

08 Analyse the impact of improvement plans.

09 Document improvement actions.

10 Send documented procedures to the issuing body for the competitiveness report.

Based on this methodology, the ministry has had several accomplishments, foremost of which are:

- In order to improve the business environment and increase competitiveness, the Ministry of Finance has issued several legislations aimed at bridging the gaps in the legal framework. These legislations have had a major impact on improving the country's competitive ranking year after year.

04 Fourth strategic objective achievement: Strengthening UAE's competitiveness in financial and economic fields

7
ACTIVITIES

46
INDICATORS

4
STRATEGIC INDICATORS

42
OPERATING INDICATORS

No.	Activity	Department	Achievement Rate
1	Unifying UAE's financial data statements.	Department of Coordination of Fiscal Policies	99%
2	Unifying UAE's financial policies.		
3	Streamlining the unified payment system.	General Revenue Department	
4	Coordination between fiscal and monetary policies.	International Financial relations and organisations	
5	Preparing and reviewing financial rules and policies of the federal government.	Policies and Accounting Standards Department	
6	Preparing studies on the establishment of a general framework for financial stability in the UAE.	Macroeconomic and Fiscal Policy	
7	Studying the legal framework for innovation.		

30 Years of Achievements In Tax Agreements

In March 2019, the Ministry of Finance celebrated 30 years of signing Avoidance of Double Taxation and Bilateral Investment Agreements. The ministry extended the memorandum of understanding signed between the United Arab Emirates and the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) for a further three years from 2019-2021. The agreement provides for cooperation in the practical application of international tax principles for tax agreements.

Tax agreements play an important role in reducing the tax burden on domestic investments abroad and in providing protection from non-commercial risks, which enhances the country's competitiveness and attractiveness to investments. The agreements on preventing double taxation and protecting and encouraging investment are an important element that contributes to supporting the country's development goals and diversifying the sources of national income.

The Ministry of Finance is committed to expanding the UAE's network of international relations through agreements to prevent double taxation, which will help protect and encourage investments. The agreements strengthen the commercial and economic relations of the nation and provide greater investment opportunities. They also promote trade and exchange of goods, as well as the movement of capital across borders.

The ministry has taken several important steps in the signing process for tax agreements, with a total of 224 agreements by the end of 2019, including 128 agreements to avoid double taxation and 96 to protect and encourage investments. The network of these agreements includes most of the UAE's trade partners. The UAE also assumed an important role in increasing awareness about double taxation issues in the region and the world as a strategic partner of the OECD. To that end, the UAE held several workshops on tax treaty issues for regional governments.

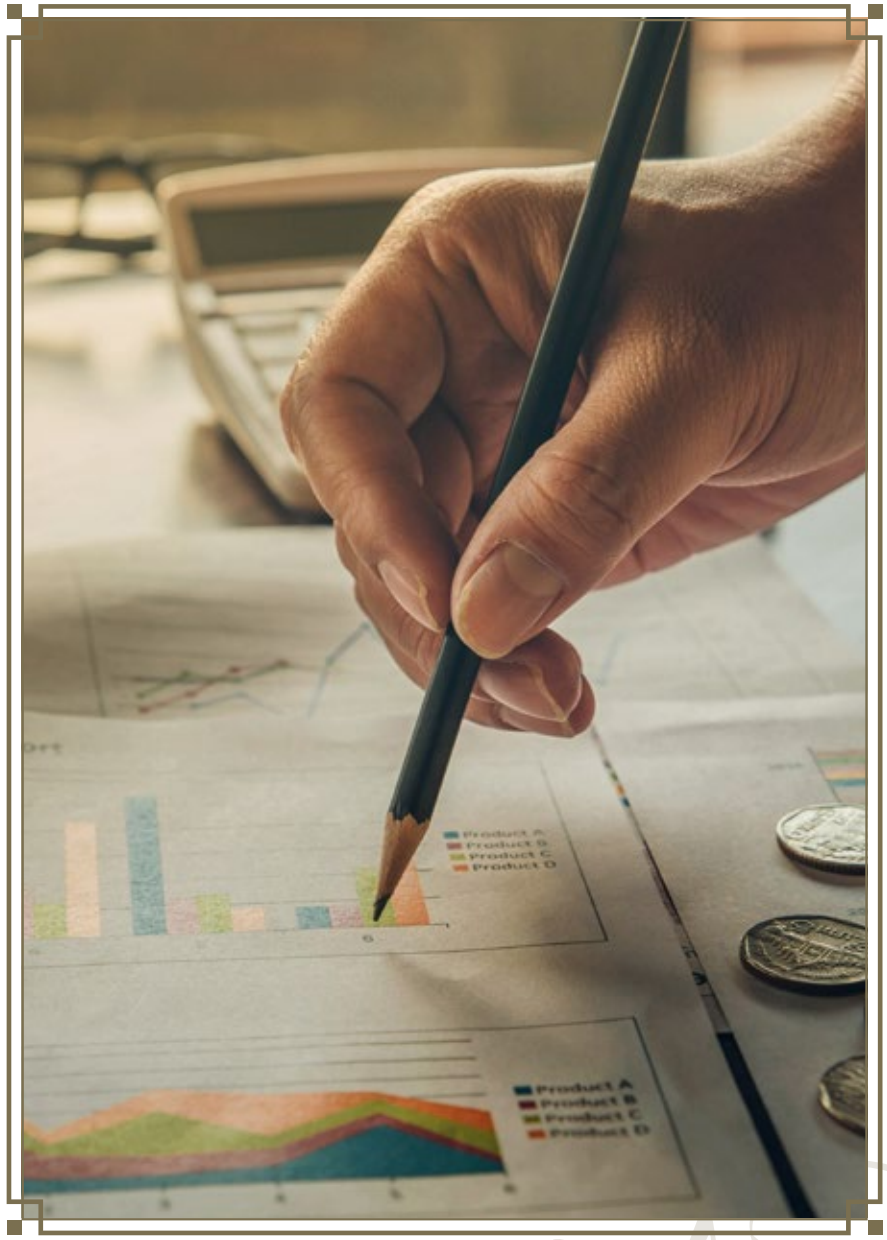

03 Third strategic objective achievement: Supporting UAE's financial and economic interests on a global level

9
ACTIVITIES

41
INDICATORS

3
STRATEGIC INDICATORS

38
OPERATING INDICATORS

.No	Activity	Department	Achievement Rate
1	Appointing UAE nationals to join global financial organisations and institutions.	International Financial relations and organisations	100%
2	Manifestation of experience gained from global organisations to serve UAE's economy.		
3	Committing to international requirements with regards to transparency and exchange of information for tax purposes.		
4	Signing agreements on the avoidance of double taxation.		
5	Signing agreements on the protection and encouragement of investments.		
6	Qualifying UAE Nationals as negotiators in agreements on the avoidance of double taxation on income.		
7	Managing government investments.		
8	Activating the role of the UAE in the Gulf financial and economic committees.	Gulf Cooperation Council for the Arab Gulf States	
9	Strengthening the gulf economic integration to serve the UAE's financial and economic interests.		

Expanding the Scope of Excise Tax

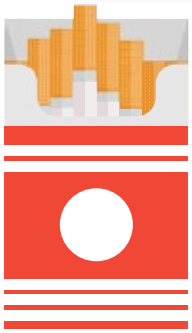

MoF issued decisions to expand the scope of excise tax to 50%, as part of the UAE's efforts to reduce harmful consumer practices. The decision included the taxation of tobacco products, energy drinks and soft drinks. Excise tax has been further expanded to include e-cigarettes, the liquids used with them, as well as beverages with added sugar. The excise price of tobacco products has been determined, too.

This decision enhances the UAE's competitive standing, accelerates the pace of building a healthy society by reducing the consumption of harmful goods, and by avoiding the risks in combating diseases caused by consumption of harmful products. Furthermore, it boosts the resources necessary to support government expansion of services provided to society at large.

The Ministry of Finance is keen to cooperate with all relevant entities to conduct in-depth studies on the direct and indirect negative effects of harmful consumption patterns. MoF is also focused on undertaking periodic studies on excise tax to ensure their optimal application. This is in order to fulfil the government's goals of well-being for every member of society, and to achieve the third Sustainable Development Goal to ensure healthy lives for all at all ages.

Department of Government Procurement

The general strategy for managing the Department of Government Procurement platform is based on ensuring rapid processing and proposing effective decisions and proactive solutions for vital files related to the government procurement system. This is done by updating the government procurement policy and supporting SME entrepreneurs.

The Department of Government Procurement aims to enhance the efficiency and effectiveness of current procurement procedures, by reducing the time required to complete the procurement process and other routine functions. This is to ensure a flexible procurement policy, enhance interoperability between federal financial systems, forecast proactive services that facilitate supplier and user procedures, facilitate product classification, and deploy the latest technologies and innovative digital solutions.

The Department of Government Procurement team works to improve the government procurement system at the federal level in line with the UAE's development vision and strategy. This establishes a flexible institutional strategic business model, which enhances efficiency and raises customer satisfaction – it embodies the UAE's pioneering model and follows the vision of its leadership for the future and supports means to overcome related challenges.

The launch of a modern and unified platform for government procurement is a new step in the ongoing restructuring of the government and its work methodology. The process is cognizant of future challenges and enhances the efficiency of the government's work. This is as part of UAE's 16th Sustainable Development Goal (SDGs) that aims to provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions across the board.

Reduction and Cancellation of 1,500 Federal Government Services Fees

The Ministry of Finance (MoF) revealed the details of the Cabinet decision to reduce and cancel the fees for the services of selected federal entities. Certain fees have been reduced by up to 50% in order to enhance the appeal of the national economy, reduce the cost of doing business and bolster the UAE's competitiveness. According to the decision, the changes will be applicable to more than 1,500 federal services from three federal ministries - Ministry of Interior, Economy, and Human Resources and Emiratisation.

This initiative was part of the ministry's strategy to sustain the financial resources of the federal government, as reducing and reviewing fees is an important step in light of the UAE's introduction of indirect taxes. Since taxes are a core financial policy tool and contribute towards stable revenue generation in the long term, MoF decided to review government service fees by reducing and canceling a package of fees associated with three federal ministries in the first stage. This is in order to achieve economic and financial balance.

This decision was met with positive reactions from the business sector in the country. The main aim of the decision was to boost investor and entrepreneur confidence in the national economy, as well as to enhance the UAE's position in global competitiveness indicators. This decision is in line with the country's strategy to provide stable revenues in the long term, and to achieve financial balance in accordance with international best practices.

02 Second strategic objective achievement: Increasing efficiency in the implementation of the general federal budget, and cash management of the federal government

8
ACTIVITIES

38
INDICATORS

1
STRATEGIC INDICATORS

37
OPERATING INDICATORS

No.	Activity	Department	Achievement Rate
1	Enhancing and developing mechanisms to monitor the implementation of the budget.	Financial Operations	99.1%
2	Developing the federal government's electronic financial systems.		
3	Improving the quality of data related to budget implementation and monitoring.		
4	Managing government assets.	Government Properties	
5	Managing cash flow.	Financial Operations	
6	Establishing joint entity with the Prime Minister's Office to review the performance of financial capabilities of the federal government.		
7	Developing monitoring methods and collection systems for the UAE's revenues.	General Revenue	
8	Collecting and monitoring the UAE's revenues.		

The Performance of the Federal Budget and the 2020 Budget

The UAE Cabinet, presided over by His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Vice President and Prime Minister of the UAE and Ruler of Dubai, approved a zero-deficit federal budget of AED 61.354 billion for the year 2020. This is the largest federal budget since the founding of the UAE, with as much as 31% allocated to social development. Most of the increase in the budget for the year 2020 has been dedicated to support the directives of the wise leadership to improve government services, and maintain well-being, happiness, and security amongst all members of society in the UAE.

The increase in the budget for the fiscal year 2020, compared to the financial allocations for 2017-2021 budget, were approximately 26%, 19% and 2%, respectively. This indicates the strength of the national economy and sustainable financial resources, as well as the availability of cash to fund economic and social development projects in the country.

The 2019 budget was approved at a total value of AED 60.3 billion, without deficit. The budget was in line with the projects and initiatives undertaken as part of the federal government's strategy. The federal budget focused on development and achieving excellence across five main axes, in line with the UAE Vision 2021.

In creating its budget project, MoF aimed to enhance the efficiency of spending and direct it towards strategically important sectors, as well as to prepare a development budget that encourages investment-oriented spending. The primary goal of creating and preparing the budget is to improve and raise the quality of social, educational, health and smart government services. It also aims to increase customer satisfaction across federal government services, build a competitive knowledge-based economy, and create the happiest society in the world.

Significant Achievements of Strategic Objectives

MoF is working to achieve six strategic goals set by the fourth strategic session (2017-2021) that includes all projects, plans and initiatives related to government financial work.

01 **First strategic objective achievement: Strengthening the federal government's finacial planning and public finance sustainability**

10
ACTIVITIES

35
INDICATORS

6
STRATEGIC INDICATORS

29
OPERATING INDICATORS

.No	Activity	Department	Achievement Rate
1	Establishing training programme for capacity building in accounting and financial areas.	Accounting Policies and Procedures	99.3%
2	Preparing the federal budget and devising mechanisms as per public expenditure forecasts.	Public Budget	
3	Establishing the federal reserve.		
4	Analysing and evaluating opportunities to reduce expenditure and estimate objectives of reserves, revenues and government spending.		
5	Preparing public revenue forecasts and improving mechanisms.	Public Revenues	
6	Developing and diversifying sources of public revenue.		
7	Financial risk management and control.	Macroeconomics and Financial Policies	
8	Innovation fund.	CEO of Innovation	
9	Masar programme.		
10	Managing budget for innovation.		

First Chapter: Significant Achievements of Strategic Objectives

- Analysed two requests for financial restructuring of commercial companies in the country.
- Issued proposals to amend Decree Law No. 9 of 2016 on bankruptcy, and the issuance of Decree Law No. 23 of 2019 on the amendment of the aforementioned law.
- Created an action plan for holding an international conference in the UAE to explain Decree Law No. 9 of 2016 on bankruptcy, and reviewed cases studies from advanced countries in cooperation with the courts in the country.
- Set a vision to establish a regional association for Arab countries on bankruptcy and financial restructuring issues, with a proviso that the association's secretariat be based in the UAE.
- Organised a workshop to explain bankruptcy law and the procedures of financial restructuring with the participation of MoF representatives and judges involved in bankruptcy cases.

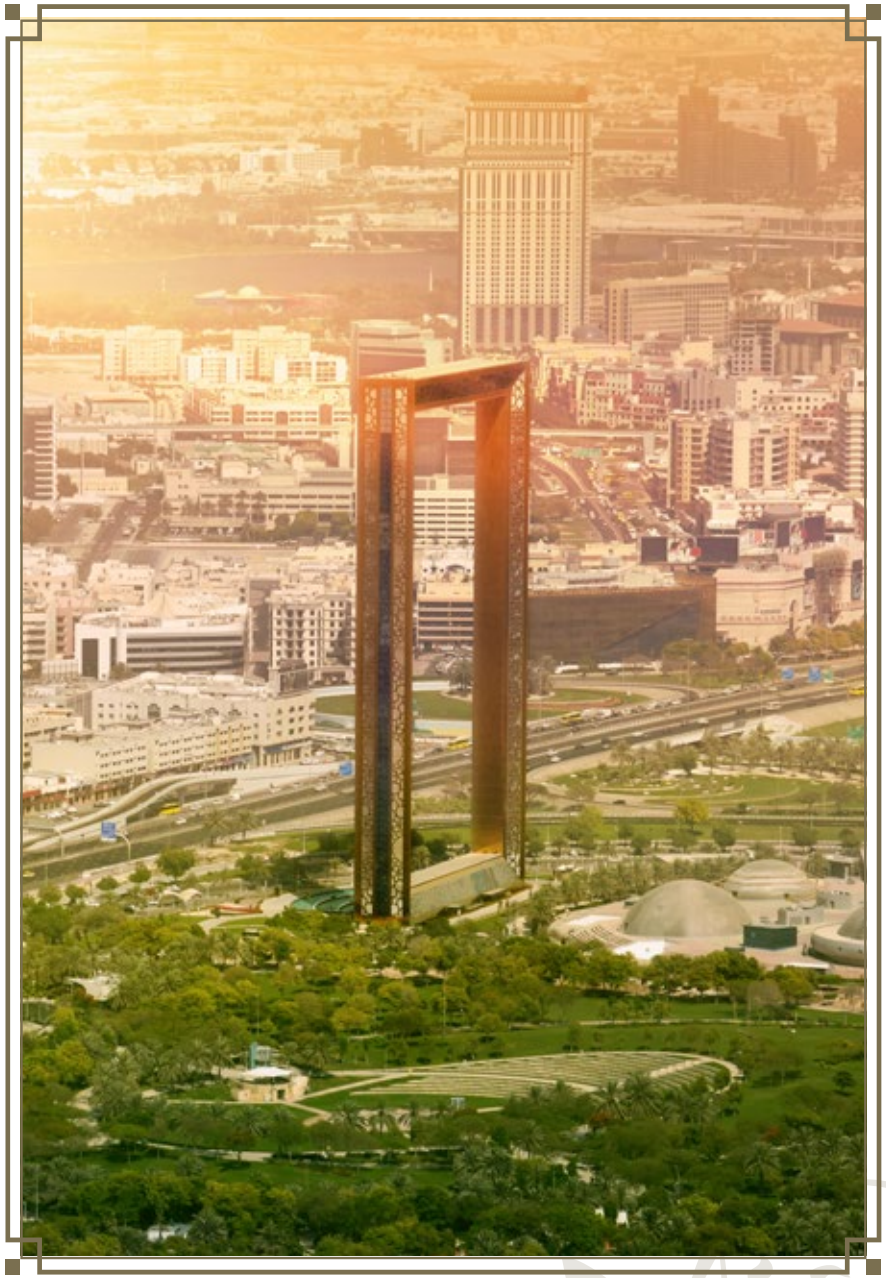

Government Financial Policy Coordination Council

The council supervises the preparation of government financial data and reports on a national level. It also formulates government financial policies. Some of the committee's most prominent achievements for 2019 were:

- Participated in the coordination and preparatory meetings for the annual meetings of the UAE government by implementing the initiatives of the annual meetings in the second session of 2019. It also began work on the National Payment Gateway initiative.
- Followed up on the implementation of Collecting and Preparing Financial Statements for the UAE project:
  - Prepared the consolidated financial report on financial statements for the financial year ending 2018.
  - Prepared the financial report for the first, second and third quarter of 2019.
  - Conducted a session on Financial Coordination in cooperation with the World Bank.
  - Added three new entities for the Emirates Gate system for financial statistics.
  - Launched the updated version of the electronic system for collecting financial data (UAE Gate for Government Finance Statistics).
- Provided financial data for the National Summary Data Page (NSDP) in cooperation with the Federal Competitiveness and Statistics Authority.
- Coordinated the visit of the Article IV Consultation Mission to the International Monetary Fund (IMF).
- Participated in the Arab Statistics Initiative (Arabstat).
- Participated in "Public Financial Reforms in the Arab Countries: Prospects and Challenges in the Arab Countries", the third Forum on Public Finance.
- Joined the Special Data Dissemination Standard (SDDS).
- Approved the study of the UAE Financial Goals and Rules Document project.
- Followed up on developments in the tax policies proposed by the Organization for Economic Cooperation and Development.
- Balance sheet:
  - Completed the balance sheet project that was launched in 2016 with the aim to prepare a consolidated financial centre at national level (balances of assets and liabilities).
  - Prepared an initial draft for the year 2018 at the federal level.

Financial Restructuring Committee:

It is a permanent federal committee, established pursuant to Article (3) of the Federal Decree Law No.9 of 2016 on Bankruptcy and the UAE Cabinet Resolution No.4 of 2018 on the formation of the Committee of Financial Restructuring, and the UAE Cabinet Resolution No. 92 of 2018 on naming the members of the Financial Restructuring Committee. The committee supervises the financial restructuring procedures of financial institutions; appoints experts in financial restructuring, bankruptcy and insolvency; conditions and procedures for registration experts list; establishes an electronic record of individuals with a bankruptcy ruling, by either imposing restrictions as ordered by the court, or the loss of eligibility under the provisions of the law; as well as organises and sponsors initiatives that raise public awareness of the bankruptcy law and its goals. The committee's most notable achievements in 2019 were:

- Approved the charters of the Financial Restructuring Committee and its fellow committees.
- Approved the committee's processes and procedures.
- Approved the institutional identity of the Financial Restructuring Committee.
- Finalised website design and smart application.
- Approved the criteria, conditions and registration procedures on the list of experts specialized in financial restructuring and bankruptcy, in cooperation with federal and local courts in the country.
- Issued Cabinet Decision No. 29-1 and 2019 on determining financial regulators on financial restructuring.

Organisational Structure

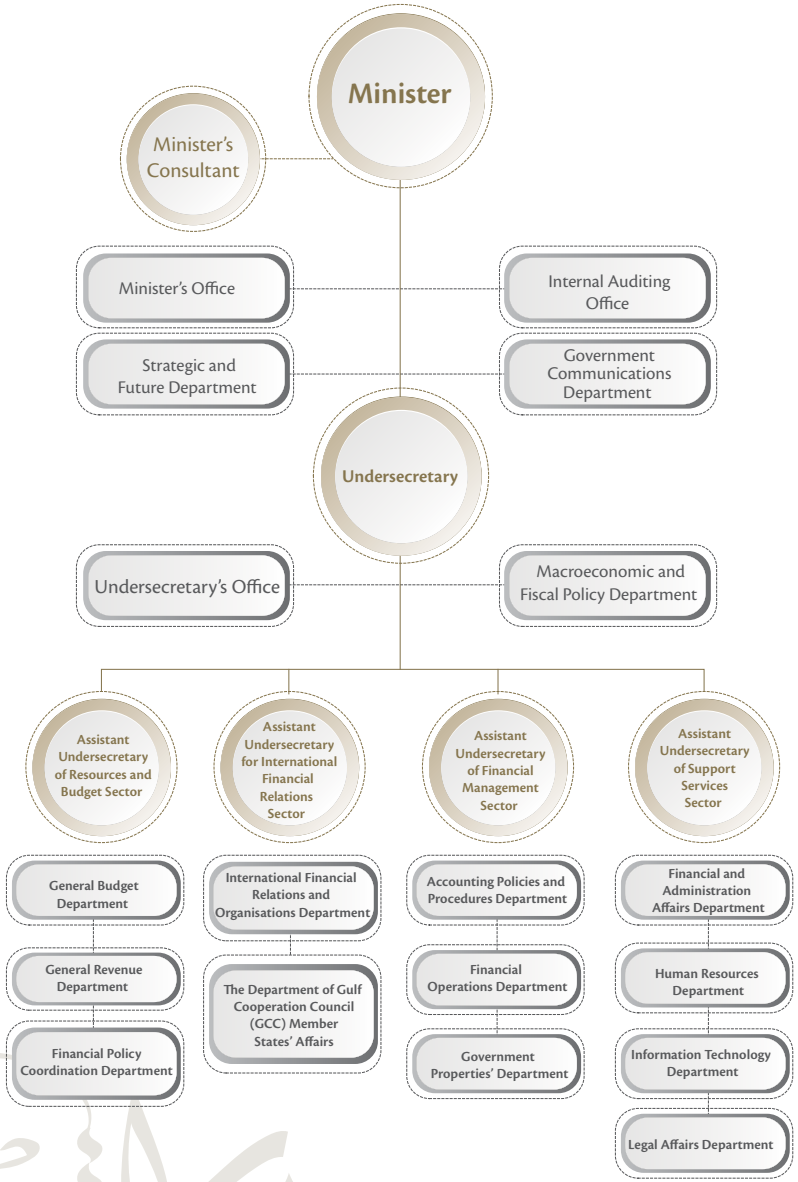

Leadership councils and committees

Leadership councils and committees: Based on its institutional values, the ministry relies on several leadership councils and committees that work in an integrated manner to achieve the ministry's responsibilities. The most prominent are as follows:

Financial and Economic Committee:

It is responsible for studying and coordinating issues related to the general budget of the federal government, strengthening government financial performance and economic relations with other countries, economic blocs, regional and international bodies, organisations and funds. Some of the committee's most prominent achievements for 2019 were::

- Approved the draft budget for the fiscal year 2020 with revenues and expenses estimated at AED 61.4 billion and raised it to the UAE Cabinet.
- Approved the increase of budgets of certain federal entities for the fiscal year 2020, to implement new projects and programmes, and raised the quality of government services.
- Approved to raise the budget ceiling for certain federal entities for the fiscal year 2020.
- Approved the additional financial allocations of federal entities for the fiscal year 2019 with a total value of AED 2,680.1 million.
- Provided counsel on re-assessment of the fees of certain federal entities. This helps attract investments, supports the growth of the national economy, and strengthens companies in establishing and expanding their production operations.
- Approved financial allocations for the completion of the second phase of Etihad Rail project.
- Reviewed and counselled on the federal government's forward-looking budget, which assists decision-makers in setting long-term proactive plans across the board.
- Counselled on various development projects for the federal government that support the national economy.
- Counselled on certain shared projects between the federal government and the private sector.
- Counselled on federal government's cash flow for fiscal years 2019 and 2020.

Vision

The ministry aims to become a world leader in financial management to ensure a sustainable competitive environment.

Mission

To manage and develop the federal government's financial resources in an effective and innovative manner, through sound financial policies and robust local and international relations in order to protect and safeguard the UAE's financial system in accordance with best practices.

MoF's Values

MoF is Committed to Be

A LEADING MINISTRY

01

Ready to address issues that affect financial sustainability and increase its ability to cope with economic and financial upheavals.

AN INFLUENTIAL MINISTRY

02

Plays a strategic role in allocating resources, takes into account government performance indicators and supports decisions that enhance efficiency.

AN OPINION LEADER

03

Provides key perspectives on important financial matters and promotes the implementation of relevant policies.

A CENTRE OF EXCELLENCE

04

Fosters a culture of fiscal prudence and is an international reference for best financial practices.

AN INNOVATIVE MINISTRY

05

The public and private sectors provide tools and capabilities to support innovation in the country.

About the Ministry of Finance

H.E.

Obaid Humaid Al Tayer

Minister of State for Financial Affairs

The year 2019 witnessed unprecedented historical successes and achievements in several economic, financial, social and cultural areas. The UAE achieved growth across several development indicators regionally and globally, as well as in new areas such as space, when it sent the first Arab and Emirati astronaut to the International Space Station (ISS).

The UAE has been associated with replacing the impossible with possible. The future begins here, and we all work towards achieving the government's vision, and keep pace with the rapid changes to preserve the achievements made by our country, as well as to ensure a sustainable future.

The Ministry of Finance recorded unprecedented achievements in terms of developmental financial policies, diversifying the government's financial resources, boosting government budgets and directing them towards economically vital sectors, and financing development projects in the country. The approved federal budget for 2020 has increased 300 times since the first in 1971, and it has been recorded without deficit for the third year in a row.

In 2019, we reaffirm our commitment to strengthen the financial framework of the UAE, and to improve laws and legislations that support the country's competitiveness and raise its global standing. Both insolvency law and the tax agreements bear witness to our success in raising the country's competitiveness and enhancing its lure for foreign investments.

The Ministry of Finance reiterates its commitment to support the efforts of our wise leadership in achieving sustainable economic and social growth and development strategies for the prosperity of our citizens and residents. We will continue to cooperate with all national sectors and entities to achieve the UAE Vision 2021 National Agenda. Also, we will exert every effort to advance development and achieve sustainable economic and social development in order to propel our country to the global forefront.

H.H. Sheikh

Hamdan bin Rashid Al Maktoum

Deputy Ruler of Dubai and UAE Minister of Finance

The UAE has made considerable progress in its journey towards the goal of building a secure future and ensuring sustainability of resources for the future. This is based on strategic development plans that aim to set a clear path to growth in vital economic sectors and build human skills.

The government's financial system plays a pivotal role in managing, promoting and diversifying financial resources, applying governance and strategic planning indicators, shaping prudent policies, and providing budgets that allow government agencies to achieve their strategic plans. The aforementioned aim to stimulate business sectors and advance sustainable economic and social development.

The progress witnessed by the country's macroeconomics reaffirms its sound fiscal policies. The UAE has implemented several structural reforms, and made tremendous efforts to boost the government's financial work. Furthermore, it formulated financial policies in accordance with global best practices, which in turn enhances our national economy and helps us excel when it comes to economic and financial growth rates.

Over the past years, the Ministry of Finance has maintained the financial stability of the country despite the wavering global economy and geopolitical challenges in the region. In fact, the federal budget for 2019 tripled compared to the federal budget for 2005. This is testament to MoF's success in managing cash flow and providing the necessary liquidity to meet the requirements of federal authorities, for the latter to finance their projects and achieve their strategic goals.

The Ministry of Finance reaffirms its endeavour to bolster the federal financial system based on a clearly defined strategy that is based on best practices in public finance management. This is to increase the efficiency of our services, which in turn raises customer confidence and satisfaction, and supports the economic and financial model of the UAE.

Index

Message

H.H. Sheikh Hamdan bin Rashid Al Maktoum,
Deputy Ruler of Dubai and UAE Minister of Finance 14

Message

H.E. Obaid Humaid Al Tayer, Minister of State for Financial Affairs 16

About MOF

Vision, Mission and values 20
Organisational structure 22
Leadership councils and committees 23

First Chapter : Significant Achievements of Strategic Objectives

First strategic objective achievement: Strengthening the federal government's financial planning and public finance sustainability 30

Second strategic objective achievement: Increasing efficiency in the implementation of the general federal budget, and cash management of the federal government 34

Third strategic objective achievement: Supporting UAE's financial and economic interests on a global level 38

Fourth strategic objective achievement: Strengthening UAE's competitiveness in financial and economic fields 42

Fifth strategic objective achievement: Ensuring the provision of all administrative services in accordance with quality, efficiency and transparency standards 48

Sixth strategic objective achievement: Fostering a culture of innovation in the workplace 50

Second Chapter : 2020 Towards the Next 50

Message from H.E. Younis Haji Al Khoori, Undersecretary of the Ministry of Finance 56

2020 Strategic Plan 58

Third Chapter : Highlights of 2019

Most prominent CSR contributions 66
Most prominent events 68
Most prominent regional, global and local participations 76

H.H. Sheikh

Mohammed bin Rashid Al Maktoum

UAE Vice President and Prime Minister and Ruler of Dubai

"We will work together as citizens and residents across all sectors towards the next 50. United, we can make significant changes and raise our aspirations."

H.H. President Sheikh
Khalifa bin Zayed Al Nahyan
President of the United Arab Emirates

"We are committed to establishing a balanced economic structure, based on the diversification of income sources. We are also dedicated to ensuring continued growth amongst all sectors as well as rising our citizens' income levels and standard of living."

FINANCIAL DEVELOPMENT FOR A SUSTAINABLE FUTURE

MOF UAE

UAEMinistryof Finance

MOF UAE

QR CODE SCANNING

Ministry of Finance Annual report 2019
www.mof.gov.ae

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FINANCE

عام التسامح
YEAR OF TOLERANCE

FINANCIAL DEVELOPMENT FOR A SUSTAINABLE FUTURE

2019
Annual Report
www.mof.gov.ae